جامعة سوهاج

كلية التربية

المجلة التربوية

تصور مقترح لتحسين سياسة الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي في ضوء خبرات بعض الدول

إعداد

د/ محمود عمر أحمد عيد

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية – جامعة الفيوم

تاريخ الاستلام: ١٥ أغسطس ٢٠٢٠م – تاريخ القبول: ١٣ سبتمبر ٢٠٢٠م

DOI: 10.12816/EDUSOHAG.2021. 135531

الملخص باللغة العربية

يهدف هذا البحث إلى تعرف أهم الاتجاهات الحديثة في الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي وذلك من أجل الاستفادة من هذه الاتجاهات في مصر، لذا تم تناول الإطار المفاهيمي والنظري للاعتماد متمثلاً في مفهومه وفلسفته وإجراءاته، وأهم الاتجاهات الحديثة للاعتماد لمؤسسات التعليم العالي والتي منها الاعتماد الذاتي والذي يدعم استقلالية الجامعات ويدعو إلى الابتكار، وستة سيجما والتي تدعو إلى تطبيق مقاييس دقيقة للتعرف إلى أهم الأخطاء التي تعوق تحقيق أهداف المؤسسة ووضع هذه الأخطاء عند الحد الأدنى لها، والاتجاه نحو تكثيف ودمج معايير الاعتماد والتأكيد على الأداء أكثر من التأكيد على فحص الوثائق مثل CAEP، وقد أوصى هذا البحث بضرورة: وضع فلسفة معينة للاعتماد تتمثل في وجود مكافأة مناسبة للمؤسسات المعتمدة، والاستفادة من نظام الاعتماد الذاتي في تمييز مؤسسات التعليم العالي التي تحصل على مستوى معين في تحقيق معايير الأداء (مثلا أكثر من ٨٠% في كل المعايير)، والاعتماد على مقاييس دقيقة ومقننة في قياس العائد من تطبيق نظام ضمان الجودة.

الكلمات المفتاحية: الاعتماد، التعليم العالي، الاعتماد الذاتي، ستة سيجما

A Proposed View to Improve the Accreditation Policy for Higher Education Institutions in Light of the Experiences of Some Countries

Abstract

This paper aims to identify the most important modern trends in the academic accreditation of higher education institutions in order to benefit from these trends in Egypt. Therefore, the theoretical and theoretical framework of accreditation was discussed, represented Its concept, philosophy and procedures. The modern trends in academic accreditation which Supports the independence of universities and calls for innovation like self-accreditation, and Six Sigma, which calls for the application of accurate measures to identify the most important errors that impede the achievement of the objectives of the institution and the establishment of these errors at the minimum, and the trend towards intensification and integration of accreditation standards and This paper recommended that a certain philosophy of accreditation should be established: a suitable reward for accredited institutions, and the use of the self-reliance system to distinguish higher education institutions that meet a certain level of achievement of performance standards For example, more than 80% of all standards), relying on accurate and standardized measures to measure the return of the quality assurance system.

Key Words: Accreditation, Self-Accreditation, Higher Education, 6 Sigma

الاختصارات المُستخدمة بالبحث:

الاختصار	المعنى باللغة الإنجليزية	المعنى باللغة العربية
TEQSA	Tertiary Education Quality and Standards Agency in Australia	هيئة المعايير والجودة لمؤسسات التعليم العالي بأستراليا
HEEACT	Higher Education Evaluation and Accreditation Council of Taiwan	مجلس تقييم واعتماد مؤسسات التعليم العالي بتايوان
CAEP	Council for the Accreditation of Educator Preparation	مجلس اعتماد برامج إعداد المعلم
TEAC	The Teacher Education Accreditation Council	مجلس اعتماد برامج اعداد المعلم
DMAIC	Define, Measure, Analyze, Improve, and Control	حدد، قس، حلل، حسن، تحكم

Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

مقدمة

يُعد التعليم العالي من ركائز بناء المجتمعات وتقدمها، وهذا يتطلب ضمان جودة هذا التعليم في عصر قلت فيه الفجوة الزمنية والمكانية بين المجتمعات وزادت فيه التنافسية، فكان من الضروري وضع آليات ومعايير لضمان جودة التعليم العالي بما يتناسب مع المعايير الدولية، ومن ثم اتجهت العديد من الدول جاهدة نحو التميز والتطور العلمي، ومواكبة متطلبات العصر التي تضمن نجاح الفرص المتاحة للمنافسة العالمية من أجل التقدم العلمي والتكنولوجي، بما يحقق الاستثمار الأمثل لرأس المال البشري، وعليه فقد سعت المؤسسات التعليمية من أجل ذلك نحو إصلاح بيئتها التعليمية والإدارية، والسعي نحو تأكيد عالميتها والاعتراف بها عبر تجويد برامجها الأكاديمية، وزيادة كفاءة أنظمتها التعليمية وفاعليتها.

وقد أخذت معظم النظم المتقدمة بمفهوم الجودة الشاملة ووضعت لها معايير وأنشأت آليات لتحقيقها في مختلف مراحل التعليم – حيث يتحقق الارتقاء بتنمية القوى البشرية من خلال تعليم تتوافر فيه شروط الجودة الشاملة في كافة مراحله ومستوياته – مما أدى إلى إنشاء هيئات قومية لضمان جودة التعليم واعتماده لتشرف على جودة ونوعية البرامج والتخصصات بالجامعات واعتمادها، ولترتقي بجودة خريج جامعاتها، وتؤهله للمنافسة في السوق المحلي والعالمي، من أجل مواكبة التطور والركب الحضاري للمجتمعات، إذ " تحتم معايير ومؤشرات التصنيفات العالمية للجامعات ضرورة السعى نحو إصلاح الإدارة الجامعية، التى تستطيع التفاعل الإيجابى مع هذه التصنيفات؛ وإلا فالتخلف عن الركب الحضارى والعجز عن تنمية المجتمع بما يلبى احتياجات أفراده ويحقق طموحاتهم، هو النتيجة الحتمية المتوقعة " (طلعت حسيني إسماعيل، ٢٠١٧، ص ص ٤٩، ٥٠).

وقد عددت دراسة ايتون Eaton كثيرًا من الفوائد في حصول الكليات على الاعتماد والتي منها: إعطاء إشارة قوية ومباشرة للطلاب، وللمجتمع المحيط بالتزام المؤسسة بالمعايير والضوابط اللازمة في التعليم النموذجي، كما يسهل الاعتماد الحصول على مساعدات ومعونات حكومية وخاصة، وإعطاء أفضلية لخريج المؤسسة في سوق العمل للحصول على وظيفة مناسبة، كما يسهل الاعتماد عملية التحويل للطلاب من جامعة إلى أخرى (Eaton, J. S, 2015).

مشكلة الدراسة:

وبالرغم من أهمية الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي إلا أن عملية الاعتماد تواجه العديد من الانتقادات والتحديات وهذا ما يؤكداه فيليبس وكنسر (Phillips, S. D., & Kinser, K., 2018, p. 6) فقد تساءل البعض ما العائد من الاعتماد بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي، وماذا نحتاج فعلا منه، وانتقد البعض الأخر بشدة الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي حيث يرونه مكلفاً Costly، ومتطفلاً Intrusive، وخانقاً للإبداع والاستقلال Stifling of Innovation and autonomy، وقد أكد أيضاً .Jahnson على تعرض سياسات الاعتماد وتطبيقه للكثير من النقد، والتي منها هل الهدف من الجامعات هي تقديم خبرة تعليمية متميزة للطالب وعلى الطالب تحقيق التعلم وبناء ذاته والبحث على فرصة عمل مناسبة، أم أن الجامعة مسئولة عن المخرجات التعليمية وتوفير فرصة عمل مناسبة للطلاب، واكد Johnson أيضاً على توجيه بعض النقد لسياسات الاعتماد وخاصة في كيفية تقييم أداء المؤسسات التعليمية للحصول على الاعتماد (Johnson, D. M., 2019, p. 189)، بل ويرى بعض واضعي السياسات أن ضمان الجودة بوضعه الحالي لا يحقق أهداف الأمة، ويتساءل بعض المستفيدين عن مدى فائدة عمليات الاعتماد الأكاديمي وينادون بضرورة ربط واضح بين التعليم وسوق العمل؛ لذا ظهرت اتجاهات أو طرق حديثة للاعتماد تحاول التغلب على بعض جوانب القصور في آليات الاعتماد الحالي والتي منها الاعتماد الذاتي والذي يدعم استقلالية الجامعات ويدعو إلى الابتكار، وستة سيجما والاتجاه نحو تكثيف عدد المعايير والتأكيد على الأداء أكثر من التأكيد على فحص الوثائق مثل CAEP، وبناء عليه يحاول الباحث في هذا البحث الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

ما آليات تحسين سياسة الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي في ضوء آراء الخبراء وخبرات بعض الدول؟

وللإجابة عن هذا التساؤل يتم الإجابة على الأسئلة التالية:

- **ما مفهوم الاعتماد واهميته وفلسفته وأنواعه؟**
- **ما خبرات بعض الدول في الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي؟**
- **ما آليات تحسين سياسة الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر الخبراء؟**
- **ما التصور المقترح لتحسين سياسة الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي في ضوء رأي الخبراء وخبرات بعض الدول؟**

أهداف البحث:

- تعرف مفهوم الاعتماد واهميته وفلسفته وأنواعه بمؤسسات التعليم العالي.
- تعرف خبرات بعض الدول في الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي.
- تحليل آليات تحسين سياسة الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر الخبراء.
- وضع تصور مقترح لتحسين سياسة الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي في ضوء رأي الخبراء وخبرات بعض الدول.

أهمية البحث:

جاءت أهمية هذا البحث من أهمية بعدين أساسيين هما:

- البعد الفكري: فالبحث محاولة لتناول جانب من التراكم المعرفي في مجال الاعتماد الاكاديمي ودوره واهميته في تحقيق التميز للمؤسسات الجامعية،
- البعد التطبيقي: فالبحث محاولة لتقديم تصور مقترح لتحسين سياسات الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي وذلك من خلال آراء الخبراء وخبرات بعض الدول.

لذا يسعى الباحث في هذا البحث إلى تناول مفهوم الاعتماد وفلسفته، وبعض الاتجاهات الحديثة في الاعتماد وكيفية الاستفادة من هذه التوجهات في التعليم العالي بمصر، وفيما يلي عرض ذلك وفقاً للترتيب المشار إليه.

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

تعني ضمان الجودة عملية بناء الثقة في المؤسسة لدى المستفيدين stakeholder والتي تُعد دعم (للمدخلات والعمليات والمخرجات) بما يحقق التوقعات أو المتطلبات الدنيا للمستفيدين، وتتضمن جزئيين أساسيين: ضمان الجودة الداخلي Internal quality assurance، وضمان الجودة الخارجي External quality assurance (Chi Hou, A., Y. & el, 2018). أما بالنسبة للاعتماد فتعددت تعريفاته في الادبيات المختلفة، ولكن يمكن إجمالها في التعريفات التالية:

- يقصد بالاعتماد لغوياً "الثقة"، واعتمد الشيء أي "وافق عليه" (معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي، ٢٠١٩)

- يرى مجلس اعتماد التعليم العالي Council for Higher Accreditation Education (2010) أنّ الاعتماد يمثل عملية مراجعة الكليات والجامعات والمؤسسات والبرامج للحكم على مدى جودة ما تقدمه من خدمة الطلاب والمجتمع. ونتيجة هذه العملية، في حالة نجاحها، يتم منح/ إعطاء حكم حول أهلية وكفاءة هذه المؤسسة (Council for Higher Education Accreditation (CHEA), 2010).
- صيغة أو شهادة لمؤسسة أو برنامج تعليمي مقابل استيفاء معايير تصدرها هيئات ومنظمات أكاديمية متخصصة على المستوى المحلى و الإقليمي، بما يؤهلها لنيل ثقة الوسط الأكاديمي والجمهور المستهدف (جمال علي الدهشان، ٢٠٠٧، ص ١٢).
- الاعتراف الذي تمنحه هيئة الاعتماد لمؤسسة إذا استطاعت إثبات أن برامجها تتوافق مع المعايير المعلنة والمعتمدة، وإن لديها أنظمة قائمة لضمان الجودة والتحسين المستمر لأنشطتها الأكاديمية، وذلك وفقاً للضوابط المعلنة التي تنشرها الهيئة (ماجدة خلف الله العبيد، ٢٠١٧، ص ١٨٠).
- عملية تقييم تخضع لها مؤسسة التعليم العالي أو أحد برامجها، وتقوم بها إحدى هيئات الاعتماد استنادا إلى معايير محددة ثم تقرر بنتيجتها أن ذلك البرنامج قد استوفى الحد الأدنى من المعايير، فيصبح بالتالي معتمداً فترة زمنية محددة، ويؤهلها لإعداد خريجين متقنين لمهنتهم وقادرين على المنافسة في سوق العمل (ماجدة خلف الله العبيد، ٢٠١٧، ص ١٧٧) .
- نشاط مؤسسي علمي موجه نحو النهوض والارتقاء بمستوى مؤسسات التعليم والبرامج الدراسية، وهو عملية قياس وتعزيز للجودة تتم من خلال عملية مراجعة يقوم بها فريق من الخبراء ويتم بواسطتها الاعتراف بمؤسسة تعليمية أو برنامج تعليمي، بناء على معايير مهنية معينة متفق عليها مسبقا (ماجدة خلف الله العبيد، ٢٠١٧، ص ١٧٧).

في ضوء التعريفات السابقة واستناداً إلى ما ورد من تعريفات ومفاهيم للاعتماد الأكاديمي يمكن استنتاج عدة مضامين (David, K. J. & Ringsted, C., 2006) عن الاعتماد، وهي كما يلي:

- يُعد حافزاً على الارتقاء بالعملية التعليمية ككل ومبعث على اطمئنان المجتمع لخريجي هذه المؤسسة وليس تهديداً لها.

- **لا يهدف إلى تصنيف أو ترتيب المؤسسات التعليمية.**
- **ليس حجراً على الحرية الأكاديمية او تعرضاً لقيمها.**
- **هو تأكيد وتشجيع المؤسسة التعليمية على اكتساب شخصية وهوية مميزة بناء على منظومة معايير أساسية تضمن قدراً متفقاً عليه من الجودة وليس طمساً للهوية الخاصة بها.**
- **لا يهتم فقط بالمنتج النهائي للعملية التعليمية ولكنه يهتم بكل جوانب ومقومات المؤسسة التعليمية، وإجراءاتها حتى الوصول إلى المخرجات المبتغاة.**

وقد تعددت المفاهيم التي تتداخل مع مفهوم الاعتماد مثل مفهوم ضمان الجودة، ومراقبة الجودة، والتقويم المؤسسي، والتقويم الشامل، والمراجعة الأكاديمية، والمحاسبية، والتقويم الخارجي، إلا أنها تشترك في العناصر الآتية (السيد الحضري أحمد محمود، ٢٠١٤، ص ٣٠٩):

- **اعتماد معايير للضبط وضمان الجودة تُستخدم لأغراض التقييم.**
- **تقييم الرامج التعليمية أو المؤسسة وفقاً لهذه المعايير.**
- **تطوير البرامج أو المؤسسة وفقاً لنتائج التقييم.**

ومن ثم تسعى هذه المفاهيم ومنها الاعتماد إلى ضمان جودة البرامج الأكاديمية، والتقييم الذاتي الدوري والمستمر، وخدمة المجتمع، وتوفير الحد المقبول من المصداقية والثقة للمجتمع الخارجي في مخرجات المؤسسة التعليمية.

فلسفة الاعتماد:

في ظل السوق الحر والاقتصاد الرأسمالي ظهرت المنافسة بين الشركات والمؤسسات الصناعية للاستحواذ على رضى المستفيدين، ومن ثم ظهرت شهادات الاعتماد والتي تؤكد على استيفاء السلع المنتجة لمعايير محددة، وانتقلت الفكرة بدورها للمؤسسات التي تقدم خدمات كالصحة والتعليم، لتؤكد جدارة مخرجاتها لتحقيق رضى المستفيدين وخاصة مع التنافسية العالمية في هذه الخدمات، ومن ثم انتقلت فكرة الاعتماد من المؤسسات الصناعية إلى العديد من المؤسسات ليشمل كافة المجالات (صالح علي بدير، (٢٢–٢٤) مايو، ١٩٩٩، ص ٣٦٣).

وقد تطور الاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن العشرين الميلادي على أساس تطوعي وغير حكومي تقوم به جمعيات الاعتماد الأكاديمي (Academic Associations Accreditation) التي أنشأتها مؤسسات التعليم العالي الأمريكي؛ حيث تم إنشاء أول وكالة للاعتماد للتعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٨٥٧، بهدف تحقيق التميز للحصول على الاعتراف من المجتمع المحيط ومن ثم جذب الطلاب، وبمرور الوقت أصبح الاعتماد عملية تطوعية للدراسة الذاتية والمراجعة الخارجية للمؤسسة أو البرنامج الأكاديمي بهدف المحاسبية والتطوير، وخلال القرن العشرين زادت عدد المؤسسات والهياكل التي تعمل في مجال الاعتماد الأكاديمي وتم تطوير العمليات والمعايير الخاصة بالاعتماد في المجالات المختلفة، وخلال كل هذه المراحل كانت تمثل عملية الاعتماد الحارس gatekeepers على التمويل الفيدرالي للجامعات والكليات، بحيث تضمن تمويل المؤسسات والبرامج التي تحقق المعايير المطلوبة وكذلك في توجيه المساعدات الفيدرالية التي تقدم للطلاب في حال التحاقهم بكليات وجامعات معتمدة أكاديمياً (Phillips, S. D., & Kinser, K., 2018, p. 3).

وبتطور فكرة الاعتماد أصبحت لها ارتباطات بثلاث جهات وهي: الحكومة الفيدرالية والولاية ووكالات الاعتماد الأكاديمي، فالحكومة الفيدرالية تؤكد على كيفية استخدام التمويل الفيدرالي للجامعات، وتؤكد الولاية على وظيفة حماية المستفيد (الطلاب) وخاصة في المؤسسات الخاصة، والسلطة المؤسسية والتعاون داخل مؤسسات التعليم العالي، أما وكالات الاعتماد الأكاديمي فتؤكد على ضمان الجودة بالعمليات التعليمية، وتعتمد كل من الولاية والحكومة الفيدرالية على وكالات الاعتماد الأكاديمي للتأكد من جودة العملية التعليمية وبالتالي احقية كل مؤسسة في الحصول على التمويل اللازم سواء من الولاية أو من الحكومة الفيدرالية والاعتراف بالشهادات الصادرة عنها، وفي تعيين الخريجين، وتوجيه الطلاب للالتحاق بالكليات والجامعات، والترخيص بمزاولة المهن التي تحتاج إلى تدريب عملي بعد التخرج، وتحويل الطلاب من مؤسسة تعليمية إلى أخرى (Bernhard, A., 2011, p. 133) (Phillips, S. D., & Kinser, K. , 2018, p. 5).

ويتم الاعتماد في بريطانيا من خلال مجلس الاعتماد البريطاني British Accreditation council (BAC) والذى تم تأسيسه في عام ١٩٨٤ – بعد انسحاب

الحكومة من عملية التفتيش الذى كان يقوم به قسم التعليم Department of Education.– و يضم المجلس ممثلين عن هيئات القطاع الحكومي الذين رأوا أن هناك حاجة لإيجاد هيئة مستقلة جديدة يمكنها تقديم خدمة التفتيش والاعتماد ، على أن تقوم الحكومة بتمويلها مبدئيا ، ويستطيع مجلس الاعتماد البريطاني (BAC) تمويل نفسه ذاتيا في الوقت الحالي، كما أنه يعمل مع مجلس جودة التعليم المفتوح والتعليم من بعد open and Distance Learning Quality council (ODLQC)، وطبقا لقانون إصلاح التعليم Education Reform act الصادر في عام ١٩٨٨، لا تستطيع الكليات منح درجات علمية حتى تعطى لها السلطة ذلك ، ولن يحدث هذا الا إذا تم اعتمادها بواسطة مجلس الاعتماد البريطاني (BAC)، ويقع على عاتق الطلاب وأولياء الأمور التأكد من أن المؤسسات المانحة للدرجات العلمية معتمدة من قبل (BAC) فإذا لم تكن معتمدة ، فإن درجاتهم العلمية تكون غير صالحة (جمال علي الدهشان، ٢٠٠٧، ص ٣١) (الهلالي الشربيني الهلالي و أحمد البهي السيد، أبريل ٢٠٠٩).

وبناء على العرض السابق يُلاحظ أن فلسفة الاعتماد قامت على النفعية (البرجماتية) في تحديد سمعة المؤسسة التعليمية حتى يمكنها من جذب المساعدات المادية والراغبين بالالتحاق بالعملية التعليمية حيث ترتبط فكرة الاعتماد الاكاديمي في التعليم العالي ارتباطاً وثيقاً بمبادئ إدارة الجودة الشاملة والاعتراف بالشهادات او تراخيص مزاولة المهنة، واتخذت الهيئات المختلفة المعايير مدخلاً لتحقيق جودة التعليم في المؤسسة، وأصبح الاعتماد هو الاعتراف بأن المؤسسة التعليمية تحقق معايير الجودة المعلنة، والتي قد تختلف من بلد إلى أخر إلا أنها تتفق جميعاً في تحقيق أهداف الاعتماد وهي تعزيز نوعية التعليم العالي وجودة خريجيه لتحقيق متطلبات سوق العمل (السيد الحضري أحمد محمود، ٢٠١٤، ص ٣٠٩)، وذلك نابعاً من الأساس الذي تقوم عليه فكرة الاعتماد وهي أنه من حق المجتمع أن يتأكد من أن تلك المؤسسات تقوم بدورها الذي أنشئت من أجله بأفضل أداء ممكن، وأنها تحاول دائماً البحث عن نقاط قوتها لدعمها ونقاط ضعفها لإصلاحها، وبالتالي يصبح لخرجيها وأعضاء هيئتها التدريسية قيمة حقيقية مُعترف بها داخليا وخارجيا (السيد الحضري أحمد محمود، ٢٠١٤، ص ٣١٠)، وعليه تلغي فلسفة الاعتماد فكرة الجمود والاستمرار في الوظيفة بشكل دائم وثابت بدون تطوير الفرد لمهاراته ومعارفه وزيادة انتاجيته، الأمر الذي يسمح بتطبيق

مبدأ المحاسبية كما أن الاعتماد عملية مستمرة ومتجددة لا تتوقف عند تحقيق غاية أو هدف معين (أحمد حسين عبد العاطي، ٢٠٠٨، ص ٥٠) (ماجدة خلف الله العبيد، ٢٠١٧، ص ١٧٨).

أنواع الاعتماد:

يوجد ثلاثة أنواع من الاعتماد هم الاعتماد المؤسسي، والاعتماد الأكاديمي، والاعتماد التخصصي أو المهني ويمكن تناولهم كما يلي:

١– الاعتماد المؤسسي Institutional Accreditation :

يُعرف الاعتماد المؤسسي **Institutional Accreditation** ، بأنه الآلية التي يُمكن من خلالها قياس كفاءة المؤسسة التعليمية من الناحيتين الادارية والأكاديمية بما تملكه من امكانات ومصادر وموارد وذلك في ضوء معايير معينة، وهو الذي يركز على تقييم الأداء بالمؤسسة التعليمية بصورة شاملة، من خلال الموافقة على ما تتضمنه المؤسسة أو تقدمه من مدخلات وعمليات ومخرجات في سبيل تحقيق الأهداف المحددة لها، استنادا إلى معايير تحددها جهة الاعتماد، وهذه تتضمن معايير تخطيطية ومعيارية تختص بالمبنى الجامعي ومساحته ومعايير أكاديمية تختص بالبرامج التعليمية والأساتذة والطلاب، وغيرها من المعايير الخاصة بالعملية التعليمية (مخلوفي سعيد، ٢٠١٦، ص ٢٤).

الاعتماد الاكاديمي Academic Accreditation:

يشمل الاعتماد المؤسسي: الاعتماد الأكاديمي والاعتماد المهني، فالاعتماد الأكاديمي يتعلق بالكفاءة الأكاديمية للمؤسسة في ضوء معايير محددة، وقد تكون هذه المؤسسة كلية أو معهد أو أحد الأقسام أو إحدى الجامعات (جمال علي الدهشان، ٢٠٠٧، ص ١٦). وهو عملية تقويم واعتراف وإجازة لبرنامج دراسي تقوم به منظمة أو هيئة علمية متخصصة وتقرر بأن البرنامج يحقق أو يصل إلى الحد الأدنى الضروري من معايير الكفاءة والجودة الموضوعة سلفاً من قبل الهيئة أو المنظمة (طارق عبد الرؤوف عامر و إيهاب عيسى المصري، ٢٠١٤، ص ٣٣١)

الاعتماد المهني أو المتخصص Professional or Specialized Accreditation:

يعرف الاعتماد المهني أو المتخصص **Professional or Specialized Accreditation**، بأنه عبارة عن منظومة متكاملة من الإجراءات التي تهدف إلى ضمان

جودة إعداد الفرد وجودة أدائه وتنميته مهنيا بشكل مستمر من خلال اجتيازه لبرامج دراسية معينة مثل برامج القانون أو الهندسة أو التربية أو الطب أو غيرهم بمستوى يساعد على استيفائه لمتطلبات الترخيص وتجديد الترخيص لمزاولة المهنة ومن ثم فالاعتماد المهني يتعلق بالكفاية لممارسة المهنة في ضوء المعايير المهنية من قبل جهة الاعتماد، ويمنح الشهادة الأكاديمية لممارسة المهنة مثل ممارسة مهنة التدريس من قبل النقابة أو رابطة مهنية أو جمعية علمية (جمال علي الدهشان، ٢٠٠٧، ص ١٦)(Northwest Commission on Colleges and Universities, 2017, p. 2)

والواقع أنه يوجد ارتباط وثيق بين أنواع الاعتماد الثلاثة، ويوجد بينها نوع من التداخل والتكامل، حيث أن كل منهم يهدف إلى تحقيق الجودة والتميز للوصول إلى المستويات المعيارية، فالاعتماد المؤسسي يعنى أن المؤسسة قادرة على تحقيق أهدافها بالجودة والنوعية المطلوبة، وبالتالي يتحقق لخرجيها السبق والتفوق والأولوية في شغل الوظائف الهامة، كما أنه يصعب تحقيق الاعتماد المهني في غياب الاعتماد المؤسسي والأكاديمي، فالاعتماد الأكاديمي والمؤسسي مطلب أساسي وضروري وسابق لتطبيق الاعتماد المهني (جمال علي الدهشان، ٢٠٠٧، ص ١٧). ومن الجدير بالذكر وجود تصنيفات أخرى للاعتماد مثل الاعتماد الدولي والاعتماد البرامجي والاعتماد المؤسسي والاعتماد القومي.

خطوات الاعتماد وإجراءاته:

يوجد اتفاق عام بين هيئات الاعتماد المختلفة على المراحل والإجراءات التي تتخذها المؤسسات للحصول على الاعتماد بمختلف أنواعه، حيث تمثلت هذه الإجراءات في (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠١٩) (Northwest Commission on Colleges and Universities, 2017, pp. 8–13):

- تقديم المؤسسة لطلب لجهة الاعتماد توضح فيه رغبتها في الحصول على الاعتماد.
- تقديم المؤسسة لدراسة ذاتية (تقييم ذاتي) توضح فيه المؤسسة وصف شامل للمؤسسة ومدى استيفائها للمعايير المحددة سلفاً من قبل هيئة الاعتماد.
- تشكل هيئة الاعتماد لجنة لفحص الدراسة الذاتية والوثائق المستندات الداعمة لها.

- **تقوم لجنة الفحص والمشكلة من قبل الهيئة بزيارة ميدانية للمؤسسة، بناء على تنسيق مُسبق بين الهيئة والمؤسسة، تفحص فيه اللجنة كافة المستندات والأدلة والشواهد الداعمة لمعايير الهيئة.**
- **كتابة تقرير الزيارة الميدانية توضح فيه اللجنة رأيها مصحوباً بالأدلة لمدى استيفاء المؤسسة للمعايير الخاصة بالاعتماد.**
- **بناء على التقرير يتم اصدار القرار الخاص بالاعتماد والذي يتمثل في:**
  - **ارجاء الاعتماد: وذلك بسبب وجود قصور في استيفاء المؤسسة لمعيار أو أكثر من معايير الاعتماد.**
  - **حجب الاعتماد: وذلك لوجود قصور كبير في استيفاء معايير حاكمة.**
  - **الاعتماد: وذلك نتيجة لاستيفاء المؤسسة لمعايير الاعتماد بنسب مقبولة من قبل الهيئة**
- **عند الاعتماد تقوم الهيئة بالتنسيق مع المؤسسة بالمتابعة الدورية للتأكد من استمرار المؤسسة في استيفائها لمعايير الاعتماد خلال فترة الاعتماد (من خمس لسبع سنوات) ومن حق هيئة الاعتماد من سحب شهادة الاعتماد في حالة عدم وفاء المؤسسة بالمعايير المحددة، والشكل التالي يوضح خطوات الحصول على الاعتماد.**

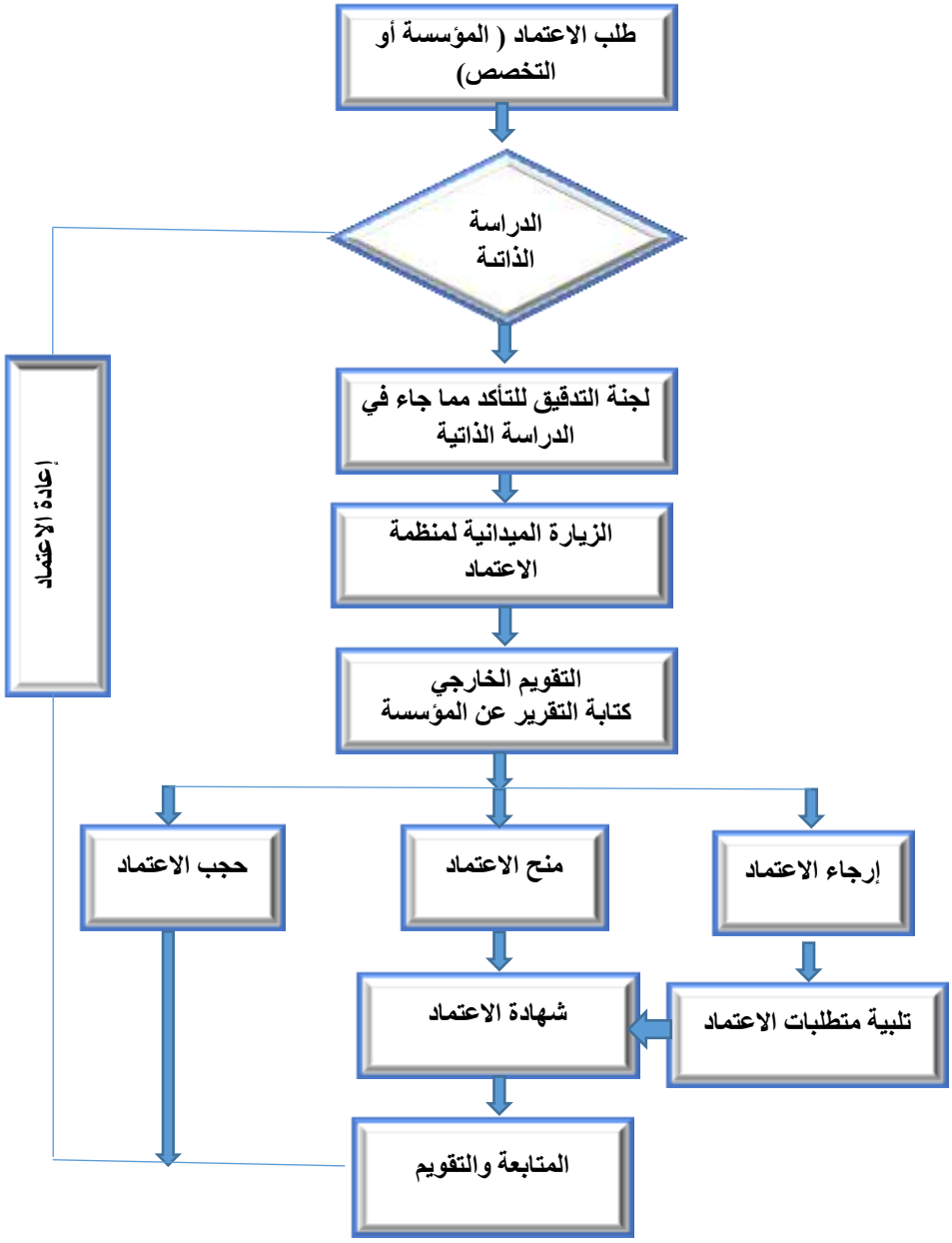

شكل (١) خطوات الاعتماد وإجراءاته

المصدر: (جمال علي الدهشان، ٢٠٠٧، ص ٢١)

Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

الشروط أو المعايير التي يجب توافرها في هيئات الاعتماد:

تشير الأدبيات إلى ضرورة توافر مجموعة من الشروط في هيئات الاعتماد منها ما يلي (جمال علي الدهشان، ٢٠٠٧، ص ٢٢):

١. **أن تكون هيئة غير هادفة للربح.**
٢. **أن تكون هيئة وطنية اعتبارية مستقلة.**
٣. **أن يكون لديها خبرة سابقة في التعامل مع المؤسسات التعليمية.**
٤. **ألا تكون لها أو لأى من أعضائها مصالح مرتبطة بممارسة الاعتماد التربوي.**
٥. **أن تلتزم بالمعايير القومية للتعليم في ممارساتها.**
٦. **أن يتوافر لديها كوادر على درجة عالية من الكفاءة في مجال التقويم التربوي.**
٧. **أن تقدم تقارير دورية إلى لجنة الاعتماد التربوي عن الإجراءات التي تمارسها ونتائجها.**
٨. **أن تكون لديها رؤى وإجراءات واضحة عن عملها، وأن تقدم نماذج عن:**

أ – خطوات التقييم الذاتي.

ب– إجراءات واضحة للتقييم الميداني.

ج – إجراءات واضحة للمتابعة والتقويم.

د – إجراءات واضحة لنشر النتائج.

أهمية الاعتماد الأكاديمي:

الاعتماد هو الطريقة التي تبين للطلاب والجمهور أن المؤسسة تقدم النوعية المطلوبة للتعليم العالي، وذلك من خلال التأكد من استيفاء المؤسسة او البرنامج التعليمي للمعايير الموضوعة بواسطة التنظيمات أو الوكالات التعليمية المانحة للاعتماد، فالاعتماد هو مطلب إلزامي للحصول على تمويل من الحكومة، من خلال مساعدة المؤسسات التعليمية في استثمار التمويل العام والخاص، كما أن الاعتماد يسهل الانتقال من مؤسسة تعليم عال لمؤسسة أخرى، فقد أكدت دراسة ماجدة خلف الله العبيد على أن (ماجدة خلف الله العبيد، ٢٠١٧، ص ١٧٦):

- **الاعتماد ضرورة حتمية لضمان جودة التعليم فهو من المحفزات الأساسية للارتقاء بالعملية التعليمية.**
- **الاعتماد يعزز الثقة بين الدولة والمجتمع بالبرامج الاكاديمية والمستوى المؤسسي المطلوب للجامعات.**
- **جوهر عملية الاعتماد هو تقويم جودة المستوى المؤسسي لمؤسسات التعليم العالي.**

وكذلك أكدت دراسة (Ulker,N. & Bakioglu, 2018)على مساهمة الاعتماد الأكاديمي في تحسين العمليات والممارسات في المؤسسات التعليمية، كما توصلت إلى أن الاعتماد يؤثر بصورة أكبر في حالة الاعتماد للمرة الأولى عن حالات إعادة الاعتماد، ومن الجدير بالذكر وجود ارتباط وثيق بين القدرة التنافسية للجامعات وتحقيق لمعايير ضمان الجودة وحصولها على الاعتماد حيث تشير دراسة عبد الفتاح عبد الرحمن ومروة حجازي إلى أن غياب الجامعات المصرية من التصنيف العالمي للجامعات في كثير من التصنيفات يعود إلى أسباب في مجملها ترتبط بجودة العلمية التعليمية والبحثية والتي تتمثل في ارتفاع الكثافة الطلابية ونسبتهم إلى عدد أعضاء هيئة التدريس، ضعف الإنفاق على البحث العلمي ومن ثم قلة عدد الأبحاث العلمية المنشورة في مجلات ذات معامل تأثير مرتفع، وهبوط مستوى خريجي هذه الجامعات (عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد و مروة سمير حجازي، ٢٠١٠، ص ص ٦٣١–٦٣٥).

وبالنسبة لأثر تطبيق مشروعات ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي بالجامعات المصرية فقد أكدت دراسة مصطفى محمد أحمد الكرداوي على وجود أثر إيجابي لتأثير تطبيق مشروع الجودة والاعتماد الأكاديمي على انتشار ثقافة الجودة سواء بين أعضاء هيئة التدريس أو الطلاب أو أعضاء المجتمع المحلي، إلا أن تأثير تطبيق هذه المشروعات كان ضعيفاً على بُعد دعم الابتكار والتطوير وعزى الباحث هذا الضعف إلى قلة الموارد المادية والبشرية، وضعف التعاون بين الأطراف المختلفة: أعضاء هيئة التدريس والطلاب وأعضاء المجتمع المحلي (مصطفى محمد أحمد الكرداوي، ٢٠٠٩)، كما أكدت دراسة تغريد على جمعة على وجود تأثير إيجابي لحصول كلية التخطيط الإقليمي والعمراني على الاعتماد الاكاديمي في تحسين مستوى أداء مكتبتها، وذلك من خلال مقارنة المعيار الخاص بالمكتبة

قبل وبعد الاعتماد حيث اوضحت الدراسة وجود تحسن في بعض المعايير ارتداد في البعض الآخر وثبوت في بعض المعايير (تغريد مصطفى علي جمعة، ٢٠١٨).

ومن ثم يُلاحظ أهمية ضمان الجودة والاعتماد في نشر ثقافة الجودة وعلى كافة مستويات المعايير إلا انه يواجه العديد من الصعوبات التحديات وهذا ما أكدته بعض الدراسات التي سعت نحو تعرف المعوقات التي تواجه إعداد الكليات للاعتماد (على بن محمد بن علي الأسمري، محمد يوسف حسن، و عادل السيد محمد الجندي، ٢٠١٦) (حياة بنت محمد بن سعد الحربي، ٢٠١١) فقد أكدت هذه الدراسات إلى أن إعداد الكليات لعملية الاعتماد يواجه العديد من الصعوبات والتي تتمثل في:

- **صعوبات إدارية مثل: جمود اللوائح والأنظمة والتي تحتاج لوقت وجهد طويل لتعديلها، وقلة الحوافز المادية التي تُقدم للعاملين، وضعف الشراكة بين الكليات وكيانات المجتمع المحلي.**
- **صعوبات مادية مثل: وجود قصور في المرافق والتجهيزات والمركزية في التسهيلات المادية.**
- **صعوبات تعليمية مثل: ضعف ارتباط المناهج والبرامج باحتياجات سوق العمل، كذلك قلة الخطط البحثية للأقسام الأكاديمية وضعف الالتزام بها إن وجدت، كذلك ضعف دافعية الطلاب نحو التعلم ومن ثم قلة المشاركة الطلابية في الأنشطة العملية والميدانية.**
- **صعوبات تنظيمية مثل: كثرة الأعمال الروتينية والبيروقراطية الإدارية، وضعف التنسيق بين الكليات والجهات المستفيدة، وانتشار ثقافة مقاومة التغيير بين العاملين بالكليات.**

وجود قصور في دور الهيئة القومية لضمان جودة والاعتماد في مصر حيث يشير عبد الفتاح عبد الرحمن ومروة حجازي إلى أنه على الرغم من أهمية الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بما تملكه من آليات لتحقيق ضمان الجودة في التعليم، إلا أن هناك بعض المخاوف والانتقادات التي وجهت لها والتي تمثلت في (عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد و مروة سمير حجازي، ٢٠١٠، ص ٦٣٩):

- **التوسع في أعمال الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وكأنها تحملت العديد من الوظائف التي تنتسب إلى أعمال وزارة التربية والتعليم، في حين تتمثل وظيفة الهيئة**

في تحديد ما إذا كانت المؤسسات التعليمية تحقق الحد الأدنى من المعايير المتفق عليها لجودة التعليم.

- وجود خطأ في التشريع الخاص بإنشاء الهيئة باعتبارها هيئة اقتصادية، ومن ثم ستُحاسب على ما تجلبه من موارد للدولة، مع العلم أنها يجب أن تكون خدمية.

وقد كشفت نتائج دراسة (محمود فوزي أحمد بدوي، ٢٠١٢) عن وجود بعض المشكلات التي تعلقت بإجراءات التقويم الخاصة بنظام الاعتماد وضمان الجودة؛ ومنها ضعف اتصاف التقويم بالشمول لكل الأفراد المرتبطين بالكلية ومن بينهم الطلبة، وضعف توافر نظام للرقابة كإجراء تقويمي ضمن نظام رقابة عام على أداء الكلية، وضعف توافر نظام الضبط ومراقبة جودة إجراءات التقويم بالكلية، ولمواجهة هذه المشكلات؛ وعليه أوصت الدراسة بضرورة وضع كليات ومعاهد الجامعة نظام رقابي عام ومحكم على الأداء وخاصة الأنشطة المتعلقة بالجودة والاعتماد. وتقويم الفعالية المرتبطة بها بشكل متكامل ومستمر (محمود فوزي أحمد بدوي، ٢٠١٢، ص ٢٠٧، ٢٠٨)، ففي ظل غياب آلية للمساءلة والمحاسبية، صار جميع أعضاء هيئة التدريس متساوين في الحقوق والواجبات(الحصول على الراتب – الحصول على حافز الجودة– حافز التطوير، إلى غير ذلك من الحوافز)، ومن ثم لم يعد هناك حافز للمشاركة في أنشطة الجودة، ناهيك عن غياب آلية لمحاسبة من يتوانى عن أداء الادوار الموكلة إليه في أنشطة الجودة (السعيد سعد السعيد الشامي، ٢٠١٨، ص ٣١٩).

المحور الثاني: أهم الاتجاهات الحديثة للاعتماد في مؤسسات التعليم العالي

يرى فيليبس وكنسر (Phillips, S. D., & Kinser, K., 2018, p. 6) أن الاعتماد يواجه تحديات وانتقادات عديدة من اتجاهات مختلفة، حيث تساءل البعض ما العائد من الاعتماد بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي، وماذا نحتاج فعلا منه، وانتقد البعض الأخر بشدة الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي حيث يرونه مكلفاً Costly، ومتطفلاً Intrusive، وخانقاً للإبداع والاستقلال Stifling of Innovation and autonomy، بل ويرى بعض واضعي السياسات أن ضمان الجودة بوضعه الحالي لا يحقق أهداف الأمة، ويتساءل بعض المستفيدين عن مدى فائدة عمليات الاعتماد الأكاديمي وينادون بضرورة ربط واضح بين التعليم وسوق العمل؛ لذا ظهرت اتجاهات حديثة للاعتماد تحاول التغلب على بعض جوانب القصور في آليات الاعتماد الحالي والتي منها الاعتماد الذاتي والذي يدعم استقلالية

الجامعات ويدعو إلى الابتكار، وستة سيجما والاتجاه نحو تكثيف عدد المعايير والتأكيد على الأداء أكثر من التأكيد على فحص الوثائق مثل CAEP، وبناء عليه يحاول الباحث تعرف أهم الاتجاهات الحديثة للاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي من خلال عرض ثلاثة أنماط مستجدة وهي: الاعتماد الذاتي، و ٦ سيجما، وتكثيف المعايير والتأكيد على الأداء، وفيما يلي طرح لهذه الاتجاهات وفقاً للترتيب المشارك إليه:

أولاً: الاعتماد الذاتي Self-Accreditation:

يُعرف الاعتماد الذاتي على أنه الحالة التي تستطيع فيه المؤسسات الناضجة – استوفت معايير الاعتماد لفترة واحدة على الأقل بنسب مرتفعة – من إجراء عمليات ضمان جودة لعملياتها الداخلية ومن ثم اعتمادها دون الحاجة إلى مؤسسات فحص خارجية (Harvey, L., 2014) مع العلم أن المؤسسة لها كامل الصلاحية في دعوة فريق المراجعة الخارجي الذي تراه لفحص المؤسسة في حالة رغبتها. وقد أكد سانيال وومارتين وكينسر أن عملية الاعتماد الذاتي تساعد المؤسسة لتكون أكثر وعياً وإدراكاً لعمليات التحسين المستمر الذي تقوم به والذي تسعى إليه (Kinser, K., 2011).

وتُعد أستراليا من أوائل الدول التي تبنت نظام الاعتماد الذاتي، وتبعتها هونج كونج وماليزيا.(TEQSA, 2013; MQA, 2012) . ففي استراليا يتم تطبيق النظامين: الاعتماد الذاتي والاعتماد الخارجي، حيث تم منح معظم المؤسسات الحكومية قدرة الاعتماد الذاتي، مع الاستقلالية في تطوير معايير المراجعة لاعتماد برامجها، ووصل اجمالي عدد الكليات والجامعات القادرة على الاعتماد الذاتي ٥٣ كلية وجامعة (TEQSA, 2013)، كما تبنت هونج كونج نفس المسار حيث تبنت النظامين معاً: الاعتماد الذاتي والاعتماد الخارجي، وتم منح قدرة الاعتماد الذاتي لثماني مؤسسات حكومية فقط، حيث تمتلك هذه المؤسسات القدرة على مراجعة برامجها إلا أنها تحتاج أيضاً إلى المراجعة الخارجية من خلال مؤسستين للاعتماد هما the Quality Assurance Council and the Joint Quality Review Committee (UGC, 2014; Cheng & Leung, 2014) ولا يتم منح الاعتماد أو الإرجاء لهذه المؤسسات ولكن يتم فقط إصدار تقرير توصية ببعض التحسينات التي تحتاجها الجامعات.

أما ماليزيا فقد بدأت تطبيق سياسة الاعتماد الذاتي في ٢٠٠٨، حيث منحت وزارة التعليم العالي بماليزيا جامعة كيبانجسان universiti Kebangsaan Malaysia (UKM) قدرة الاعتماد الذاتي في ٢٩ أبريل ٢٠١٠ وذلك بعد مرور الجامعة بمراحل فحص أداء أكاديمي محدد تم عن طريق وزارة التعليم الماليزية The Malaysian Qualification Agency ويتضمن هذا قدرة الكلية على إدارة وضمان الجودة لبرامجها الأكاديمية وغيرها من العمليات المجتمعية والبحثية وذلك بالتركيز على:

١) الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية.
٢) تصميم المناهج.
٣) تقييم الطلاب.
٤) معايير القبول.
٥) أعضاء هيئة التدريس.
٦) المصادر التربوية.
٧) مراجعة البرامج وتعديلها.
٨) القيادة والحوكمة
٩) التحسين المستمر.

ومنحت وزارة التعليم العالي بماليزيا تسع جامعات القدرة على الاعتماد الذاتي في ٢٠١٣، وباقي الجامعات عليها أن تخضع لعمليات المراجعة الخارجية للحصول على الاعتماد كل خمس سنوات (MQA, 2014). والسؤال الآن كيف يمكن للمؤسسة الحصول على القدرة على الاعتماد الذاتي؟

خطوات الحصول على القدرة على الاعتماد الذاتي:

يستعرض الباحث نموذجي تايوان واستراليا في تطبيقهما للاعتماد الذاتي حيث أنهما من أوائل الدول اللذين طبقوا هذا النظام كما يلي:

أولاً: خطوات الحصول على الاعتماد الذاتي في تايوان:

الهدفان الرئيسيان لسياسة الاعتماد الذاتي في تايوان هي تخفيف الضوابط في مؤسسات التعليم العالي وتحسين استقلاليتها في الإدارة والحوكمة، ولكي تحصل المؤسسة على قدرة الاعتماد الذاتي في البداية يجب أن تكون حاصلة على واحدة مما يلي (Chi Hou, et al, 2018, pp.243,244):

١) جائزة خطة التنمية للجامعات العالمية ومراكز التميز البحثي المقدمة من وزارة التعليم العالي

٢) جائزة مشروع جامعات القمة المقدمة من وزارة التعليم العالي

٣) جائزة مشروع التميز التدريسي والمقدرة بـ ٦.٧ مليون دولار أمريكي أو اكثر والمقدمة من وزارة التعليم العالي.

ثم تمر المؤسسة بمرحلتين للمراجعة وهما: المرحلة الأولى: تتمثل في تقديم المؤسسة دراسة مدعومة بالوثائق تؤكد على قدرة المؤسسة على إجراء المراجعة الذاتية ليتم مراجعتها من قبل لجنة الاعتماد والمُشكلة من قبل وزارة التعليم العالي، وذلك من خلال ثماني معايير:

١- امتلاك الجامعة لوائح الاعتماد الذاتي الخاصة بها متفق عليها من قبل الجامعة.

٢- معايير الاعتماد الذاتي التي طورتها الجامعة قابلة للتنفيذ ومتكاملة مع أهدافها التعليمية.

٣- يتم تنظيم لجنة للاعتماد الذاتي من قبل الجامعة محدد مسؤوليتها بشكل دقيق في اللوائح، ويجب أن تشتمل اللجنة على ٣ إلى ٥ خبراء خارجيين.

٤- يتم تصميم عملية المراجعة الكاملة للاعتماد الذاتي بشكل صحيح مع جمع البيانات المختلفة والمتعددة ووجود آليات لتحسين الذات.

٥- المراجعون ممثلون من خبراء مدربون جيدًا ، وعلماء أكاديميون وصناعيون.

٦- نظام الاعتماد الذاتي مدعوم بالكامل من قبل الجامعة بالموارد المادية والبشرية.

٧- يتم تنفيذ نظام التغذية المرتدة وتحسين الذات من قبل الجامعة وفقًا لنتائج الاعتماد وتعليقات المراجعة.

٨- يتم نشر نتائج الاعتماد الذاتي وإعلانها للجمهور.

وتتمثل المرحلة الثانية في تطبيق نظام ضمان الجودة داخل المؤسسة ومخرجات المراجعات الدورية، حيث يجب أن تقدم المؤسسة المستندات الدالة على هذه الآليات لجهة الاعتماد، ومن الجدير بالذكر أن المؤسسة يجب أن تحقق ٨٠% في كل معيار للحصول على قدرة الاعتماد الذاتي.

أما في استراليا يمكن طرح خطوات الحصول على القدرة على الاعتماد الذاتي كما يلي:

تستطيع المؤسسة أن تتقدم للحصول على القدرة على الاعتماد الذاتي لـ (Australian Government: Tertiary Education Quality and Standards Agency, 2017) :

١- واحد أو أكثر من المقررات الدراسية الموجودة بالفعل.

٢- وأحد أو أكثر من المقررات الدراسية الموجودة أو المقررات الجديدة في نفس مسار البرامج الدراسية الموجود بالفعل.

٣- واحد أو أكثر من المقررات الدراسية الموجودة أو المقررات الجديدة في نفس مسار البرامج الدراسية أو برامج جديدة.

٤- كل المقررات والبرامج الموجود بالفعل او المقررات والبرامج الجديدة.

ولكي تتقدم أي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي للحصول على قدرة الاعتماد الذاتي لعدد برنامج تعليمي أو أكثر يجب أن تحقق ما يلي (Australian Government: Tertiary Education Quality and Standards Agency, 2017):

١) الالتزام بمتطلبات الاعتماد الأكاديمي والمتمثل في معايير التعليم العالي لعام ٢٠١٥ Higher Education Standards Framework (Threshold Standards (HES Framework)) والتي تتمثل في (Australian Government, 2015):

- المشاركة الطلابية Student Participation and attainment: وتنقسم إلى معايير خاصة بشروط القبول والتقييم ومواصفات الخريج.
- البيئة التعليمية Learning Environment: ويختص هذا المحور بالبنية التحتية والتسهيلات بالبيئة التعليمية، والتنوع والعدالة، والأمن بالبيئة التعليمية، وكيفية التعامل مع الشكاوى الطلابية.

- **التعليم Teaching: ويختص بتوصيف المقررات الدراسية، وأعضاء هيئة التدريس، ومصادر التعلم.**
- **البحث والتدريب Research and research training : يختص بالبحث العلمي والتدريب عليه.**
- **ضمان الجودة المؤسسية Institutional Quality Assurance: ويختص باعتماد المقررات الدراسية، والتكامل بين نتائج البحوث والأداء الأكاديمي، وإجراءات التحسين والتطوير المستمر، والتواصل مع المستفيدين.**
- **الحوكمة والمحاسبية Governance and Accountability: ويختص الإدارة الجامعية والمحاسبية.**
- **إدارة المعلومات Information Management: ويختص بتوفير وإدارة المعلومات.**

٢) يجب أن تتقدم المؤسسة بطلب للمراجعة للحصول على قدرة الاعتماد الذاتي محققة المعايير التالية (Australian Government, 2015):

- **عدم وجود أي نقاط ضعف في المعايير الخاصة بـ (TEQSA)، وعدم وجود تاريخ من الشكاوى أو نقاط الضعف المستمرة في أي مراجعات من قبل وكالة المعايير والجودة بالتعليم العالي أو في مراجعات أي مؤسسات متخصصة.**
- **تحقيق المؤسسات مستويات متقدمة من المعايير في البرامج المقدمة من قبل المؤسسة والمراد الحصول على قدرة الاعتماد الذاتي فيها على مدى أكثر من خمس سنوات.**
- **الحصول على الاعتماد من قبل وكالة المعايير والجودة بالتعليم العالي (TEQSA) لدورة واحدة على الأقل في كل المعايير.**

<u>التحديات التي تواجه الاعتماد الذاتي:</u>

بالرغم من دعم قدرة الاعتماد الذاتي لاستقلالية الجامعات والتجديد والابتكار إلى أن تطبيق هذه السياسة تجابه مجموعة من التحديات حيث توصلت دراسة شاي هو وآخرون (Chi Hou, et al, 2018, pp.249,250) إلى بعض التحديات التي تواجه المؤسسات التعليمية في تطبيقها للاعتماد الذاتي والتي تمثلت في:

١) **تكوين الفريق وتدريب المراجعين: واجهت المؤسسات التي تطبق الاعتماد الذاتي بعض الصعوبات في كيفية اختيار وتدريب فريق المراجعين، بسبب ضعف كفاية الموارد البشرية، وقلة الاتساق في اتخاذ القرارات الخاصة بالمراجعة، حيث ترى هذه المؤسسات أن أفضل المراجعين المؤهلين لعملية المراجعة داخل المؤسسة قد لا يتوافر لديهم الوقت للقيام بمهام المراجعة، لذا قد تسعى المؤسسة لاختيار مراجعين آخرين يحتاجون إلى المزيد من التدريب والتأهيل لعمليات المراجعة.**

٢) **الاتجاه المحافظ للمؤسسات Institutional Conservativism: تُمنح المؤسسات الاستقلالية التامة – من خلال الاعتماد الذاتي – في تنمية واختيار عمليات المراجعة والإجراءات المرتبطة بها، حيث أنها تستطيع تحديد المسار الذي تتبعه سواء كان نفس نموذج مجلس الاعتماد والتقويم لمؤسسات التعليم العالي بتايوان (HEEACT) (Higher Education Evaluation and Accreditation Council of Taiwan) أو نموذج آخر تتبناه المؤسسة، وذلك من خلال تبني معايير وإجراءات وعمليات جديدة، إلا أنه في واقع الأمر تتجه معظم الجامعات إلى تبني نموذج ضمان الجودة ومعايير مجلس الاعتماد والتقويم لمؤسسات التعليم العالي بتايوان (HEEACT) بدون إجراء أي تعديلات، حيث يرى مسئولي الجامعات أنهم ليس لديهم الرغبة في تعديل هذا النموذج كما أنهم يشعرون بالأمان في تبنيه، حيث أنه عند تبني معايير ونظم جديدة للمراجعة يتطلب الأمر اعتماد هذه المعايير والإجراءات من قبل مجلس التقويم والاعتماد (HEEACT).**

من خلال الطرح السابق لخطوات الحصول على القدرة على الاعتماد الذاتي يُلاحظ ما يلي:

١) **القدرة على الاعتماد الذاتي "تميز" تحصل عليه المؤسسات الأكثر كفاءة في تحقيقها لمعايير الاعتماد الصادرة من قبل الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد حيث جاء في تجربة تايوان أن المؤسسة يجب أن تكون ناضجة محققة معايير الاعتماد لدورة واحدة على الأقل وكذلك في استراليا يجب أن تحقق المؤسسة معايير الهيئة بشكل كامل قبل تقدمها للحصول على القدرة على الاعتماد الذاتي.**

٢) يجب أن تثبت الجامعة قدرتها على المراجعة الذاتية بموضوعية دقيقة واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل التحسين المستمر، ومع ذلك تتم المراجعة الدورية بهدف تقديم توصيات من قبل جهات اعتماد خارجية في تايوان.

٣) من حق الجامعة الحاصلة على القدرة على الاعتماد الذاتي صياغة معايير الاعتماد الخاصة بها، وذلك بعد اعتمادها من قبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، مما يزيد من استقلالية الجامعة.

الاتجاه الثاني: استخدام طريق دقيق في قياس الأداء مثل طريقة ستة سيجما Six Sigma

يوجد العديد من الاتجاهات التي سعت إلى الاهتمام بالأداء والممارسة العملية الميدانية من خلال مقاييس دقيقة ومن هذه استخدام طريقة ستة سيحما Six Sigma، ويقصد بكلمة سيجما Sigma تعبير إحصائي يقيس مدى انحراف العملية المحددة عن المتوسط، في حين يمثل Six Sigma حدود عدد السلبيات أو العيوب defects في المنتج والمسموح به في ستة سيجما (٣.٤) جزء من كل مليون، وبالتالي يمكن توضيح ستة سيجما بالشكل التالي:

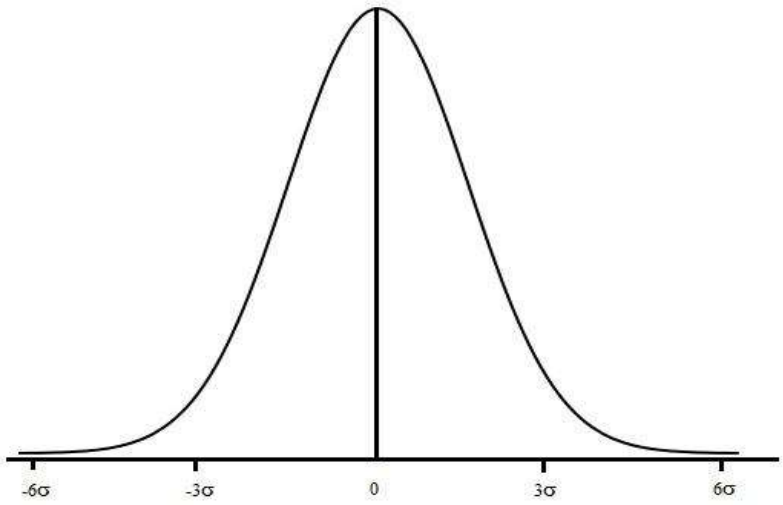

شكل (٢) مفهوم Six Sigma على منحنى التوزيع الطبيعي (حيث سيجما = ٠ عند المتوسط)

Source: (Mazumder, Q. H., 2014, p. 6)

Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

ومن ثم ستة سجما تمثل الطريقة النظامية التي ترتكز على المعلومات من أجل تقليل التالف وتحسين العمليات، وتستند على البيانات بصورة دقيقة من بداية المشروع في جميع مراحله لتطبيق المقارنة المرجعية (السعيد السعيد بدير سليمان، ٢٠١٧، ص ٥٢)، وبالتالي تستند فلسفة ستة سيجما إلى " إنه إن كان بالإمكان قياس عدد العيوب في العملية فبالإمكان تحديد كيفية إزالة تلك العيوب والاقتراب من العيوب الصفرية قدر الإمكان (إيثار عبد الهادي الفيحان وآخرون، ٢٠٠٥، ص ١٢٩)، وتم طرح مصطلح ستة سيجما في البداية من شركة موتورولا في عام ١٩٨٠ لتحسين جودة المنتجات، حيث تعتمد ستة سيجما على التحسين المستمر للعمليات مستخدمة استراتيجية (DMAIC) (Define, Measure, Analyze, Improve, and Control) (حدد، قس، حلل، حسن، تحكم) وقد نجحت هذه الاستراتيجية في نجاح العديد من الشركات ثم تم تطويعها بعد ذلك من قبل المؤسسات التعليمية (Mazumder, Q. H., 2014, p. 2). ويرى ماذمدر Mazumder إنه يمكن تطبيق استراتيجية (DMAIC) في التعليم العالي من خلال الخطوات التالية (Mazumder, Q. H., 2014, pp. 6-13):

١) الخطوة الأولى: بناء مخطط السبب والنتيجة Cause-effect diagram لتقييم تأثير متغيرات المدخلات على المخرجات كما هو موضح بالمخطط التالي:

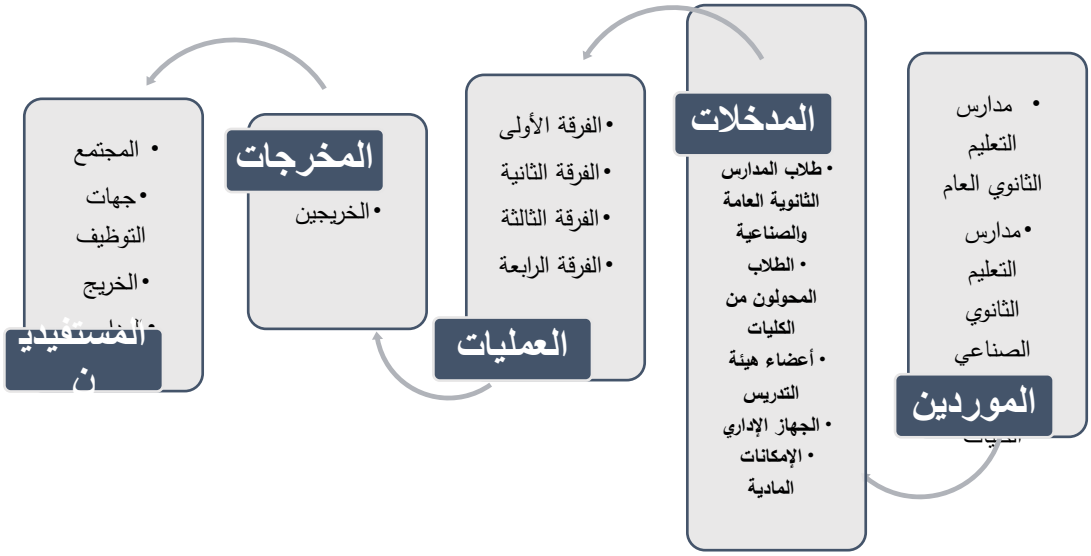

شكل (٣) مخطط السبب والنتيجة لتقييم تأثير المدخلات على المخرجات للتعليم العالي
المصدر: معدل من قبل الباحث على النموذج المعروض بالمرجع (Mazumder, Q. H., 2014, p. 7)

٢) **الخطوة الثانية : القياس Measure:** خلال هذه الخطوة يتم حساب كل المقاييس المرتبطة بالعملية التعليمية مثل معدلات الطلاب (GPA)، أداء أعضاء هيئة التدريس، عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس، عدد الطلاب لكل إداري، توافر مصادر التعلم الداعمة للعملية التعليمية، معدلات الحضور للطلاب، معدلات النجاح والتخرج، معدلات التوظيف بعد التخرج، وغيرها من المقاييس، ثم يتم تحليل هذه النتائج بالأساليب الإحصائية المختلفة (المتوسط، الانحراف المعياري، ...) واستنتاج معادلات الانحدار لتحديد أي المدخلات أكثر تأثير على المخرجات، ومن ثم التوصل إلى منحى التحكم والخاص بالعلاقات بين المتغيرات المختلفة.

٣) **الخطوة الثالثة: التحليل Analysis:** من خلال التحليل الكمي والكيفي للبيانات يتم تحليل أسباب نقاط الضعف الموجودة بالمؤسسة، حيث يتم التوصل إلى المصادر المتسببة في ضعف الجودة Poor Quality مثل المناهج، التقييم، ممارسات بعض أعضاء هيئة التدريس، البيئة الاجتماعية، ... وغيرها من الأسباب.

٤) **الخطوة الرابعة: التحسين Improvement: في هذه الخطوة يتم تحديد الأسباب التي تؤدي إلى فقر الجودة أو القصور في بعض الجوانب داخل المؤسسة التعليمية، واقتراح الحلول للتقليل من آثار هذه الأسباب، ومن ثم يتم التحسين بخطوات تدريجية مع مراعات آراء كافة المستفيدين الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والمجتمع المحلي.**

٥) **الخطوة الخامسة: التحكم Control: وهذه المرحلة تتطلب بناء ثقافة للحفاظ على التخلص من العيوب المسببة في جوانب القصور في المؤسسة التعليمية، ومن ثم وضع خطوات معيارية والالتزام بها للحفاظ على جودة الخريج.**

من خلال الطرح السابق يُلاحظ أن تطبيق ستة سيجما في التعليم العالي يتسم بالعديد من المميزات والتي منها استخدام مقاييس دقيقة للتعرف إلى أسباب جوانب القصور في العملية التعليمية، والمساهمة في تقليل الفاقد في العملية التعليمية، والتغلب على المشكلات قبل وقوعها حيث تُعد خطة لفعل مسبق وليس رد فعل لمشكلات وقعت، كما تسعى هذه الاستراتيجية إلى التحسين المستمر في العملية التعليمية وتقليل التباين بين المخرجات، إلا أن هذه الاستراتيجية تواجه العديد من العقبات والتي منها الاحتياج لبيانات دقيقة وشاملة لطبيعة العملية التعليمية داخل المؤسسة وقد يصعب تكميمها مثل أداء أعضاء هيئة التدريس، كما أن تطبيق هذه الاستراتيجية يحتاج إلى تكلفة مرتفعة لتطبيقها، (السعيد السعيد بدير سليمان، ٢٠١٧، ص ص ٦١–٦٣) (محمد جاد حسين أحمد، ٢٠١٥، ص ٢١٤).

الاتجاه الثالث: الاتجاه نحو تكثيف معايير المراجعة والتأكيد على الأداء

اتجهت العديد من مؤسسات الاعتماد إلى من معايير الاعتماد، وتحويلها إلى صورة أدائية، ويُلاحظ هذا من مجلس اعتماد برامج إعداد المعلمين Council for the Accreditation of Educator Preparation (CAEP)، وغيره من هيئات الاعتماد في الدول المختلفة، ويتضح ذلك من خلال الأمثلة التالية:

أولاً: مجلس اعتماد برامج إعداد المعلمين Council for the Accreditation of Educator Preparation (CAEP)

تم إنشاء المجلس القومي لإعداد المعلم NCATE في ١٩٥٤ لاعتماد برامج إعداد المعلم في الكليات والجامعات بالولايات المتحدة الأمريكية، وهي منظمة غير حكومية وغير هادفة للربح، وفي يوليو ٢٠١٣ تم دمجه مع (TEAC) the Teacher Education Accreditation Council والذي تم الاعتراف به كهيئة لاعتماد برامج إعداد المعلم، وتم تطويره ليصبح Council for the Accreditation of Educator Preparation (CAEP)، وفي عام ٢٠١٦ تم تطبيق معايير CAEP بشكل كامل، وتم إلغاء استخدام معايير NCATE، TEAC في اعتماد برامج إعداد المعلم. (Council for the Accreditation of Educator Preparation, 2016).

ومن الجدير بالذكر أن المجلس القومي لاعتماد برامج إعداد المعلم NCATE قد اعتمد في ٢٠٠٨ على ستة معايير وتم تطويرهم إلى خمسة معايير في ٢٠١٦، حيث تمثلت هذه المعايير في البداية في معارف ومهارات واتجاهات المرشح، نظام التقييم وتقويم المؤسسة، الخبرات الميدانية والممارسة العملية، التنوع أو التعامل مع الثقافات المتعددة، مؤهلات أعضاء هيئة التدريس وأداؤهم وتنميتهم، إدارة المؤسسة ومصادرها (National Council for Accreditation of Teacher Education (NCATE), 2008, pp. 12,13). وقد تم تطوير هذه المعايير واعتمادها وتعميمها في ٢٠١٦ لتصبح خمسة معايير هم (Council for the Accreditation of Educator Preparation, 2016):

- معارف ومهارات واتجاهات المرشح المهنية
- الخبرات الميدانية والممارسة العملية
- جودة الخريجين والتوظيف والقبول
- تأثير البرنامج التعليمي (خريجي البرامج لهم تأثير في طلابهم، ويتم إثبات ذلك عن طريق المقاييس المختلفة مثل مقاييس القيمة المضافة، رضا جهات التوظيف، فعالية التدريس، رضا الطلاب أنفسهم، رضا الخريجين ...)
- إجراءات التحسين المستمر للمؤسسة

ومن ثم يُلاحظ من تطوير المعايير السابقة الاتجاه نحو تكثيف عدد المعايير والتأكيد على الأداء أكثر من التركيز على فحص الوثائق، حيث أكدت المعايير على التوظيف ورضاء جهات التوظيف عن الخريج وتأثير خريجي كليات التربية داخل مدارسهم وقياس ذلك من خلال مقاييس دقيقة لتعرف مدى تأثير البرنامج التعليمي، وفعالية التدريس وإجراءات التحسين المستمر داخل المؤسسة.

ثانياً: معايير اعتماد الكليات والجامعات بالولايات المتحدة الأمريكية، بدارسة معايير اعتماد الكليات والجامعات بالولايات المتحدة الأمريكية يُلاحظ أنهم اقتصروا على خمسة معايير فقط هم (Northwest Commission on Colleges and Universities, 2017, pp. 14–36):

- **الرؤية والمحاور الرئيسية Mission and Core Themes: ويتمثل في امتلاك المؤسسة لرؤية واضحة ومتسقة مع أهدافها الاستراتيجية.**
- **الحوكمة Governance: تتبنى المؤسسة نظام واضح لإدارة المؤسسة بعدالة وشفافية، محدد به المسئوليات والأدوار بشكل واضح، المصادر والتمويل.**
- **التخطيط والتطبيق Planning and Implementation: للمؤسسة خطة واضحة ومحددة تتفق مع رؤيتها، وتم اعدادها بمنهجية واضحة تحدد فيها نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، ويتم السير وفقاً لها في التطوير المستمر للمؤسسة.**
- **الفعالية والتحسين Effectiveness and Improvement: تمتلك المؤسسة قواعد بيانات متكاملة عن مؤشرات الأداء، وتحليل هذه البيانات، وإجراءات واضحة ومحددة لتقييم خطط المؤسسة وإجراءاتها ووضع خطوات التحسين المناسبة.**
- **تحقيق الرؤية والاستمرارية Mission Fulfillment, Adaptation, and Sustainability: وتتمثل في الإجراءات المتبعة لتحقيق الرؤية ومدى انجاز المؤسسة لرؤيتها واستمرارها في التحسين المستمر لجميع مكونات المؤسسة.**

ثالثاً: الاعتماد للكليات والبرامج بالجامعات السعودية: فقد اتجه المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي إلى تكثيف عدد المعايير إلى ثماني معايير للاعتماد في ٢٠١٨ بعد أن كانت إحدى عشر معياراً في وثيقة ٢٠١١ وبالتالي أصبحت معايير الاعتماد هي: الرسالة والأهداف الاستراتيجية، الحوكمة والقيادة والإدارة، التعليم والتعليم، الطلبة، هيئة التدريس،

الموارد المؤسسية، البحث العلمي والابتكار، الشراكة المجتمعية (المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ٢٠١٨)، في حين كانت هذه المعايير في ٢٠١١ هي: الرسالة والغايات والأهداف، السلطات والإدارة، إدارة ضمان الجودة وتحسينها، التعلم والتعليم، إدارة شئون الطلبة والخدمات المساندة، مصادر التعلم، المرافق والتجهيزات، التخطيط والإدارة المالية، عمليات التوظيف، البحث العلمي، علاقات المؤسسة بالمجتمع (المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ٢٠١١)، ومن ثم يُلاحظ من خلال الطرح السابق الاتجاه نحو تكثيف عدد المعايير ودمجها بحيث يتم التأكيد على الأداء أكثر من التأكيد على فحص الوثائق.

المحور الرابع: واقع سياسة الاعتماد بمؤسسات التعليم العالي ومقترحات تطويرها من وجهة نظر الخبراء، وتم تناول هذا المحور من خلال الدراسة الميدانية

يسعى الباحث من خلال هذا الجزء من البحث التعرف إلى آراء عينة من الخبراء بالجامعات المصرية حول واقع سياسة الاعتماد بمؤسسات التعليم العالي، وسبل تطويرها، لذا قام الباحث بإعداد الدراسة وفقاً للخطوات التالية:

أولاً: خطوات إعداد أدوات الدراسة

في سبيل تحقيق الدراسة لهدفها تم إعداد أداة الدراسة الميدانية' والتي تتكون من استبانة موجهة للخبراء حول واقع سياسة الاعتماد بالجامعات المصرية وسبل تطويرها، وقد مرت إعداد الاستبانة بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى: إعداد أداة الدراسة:

قد استعان الباحث في إعداد الاستبانة بما استخلصه من الإطار النظري للدراسة ومجموعة من الدراسات والبحوث التي تناولت سياسات الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي.

المرحلة الثانية: تحكيم أداة الدراسة وإجراء التعديلات المطلوبة.

حيث قام الباحث بعرض أداة الدراسة على السادة المحكمين من أساتذة التربية للوقوف على مناسبة كل مفردة من مفردات الأداة لتحقيق هدف الدراسة في التعرف إلى واقع الاعتماد لمؤسسات العالي وتحقيقها أهداف المجتمع. وقدم السادة المحكمون مجموعة من الآراء، التي أفادت الباحث كثيرا في وضع الأداة في شكلها النهائي تمهيدا لتطبيقها، فقد اوصوا بضرورة إعادة صياغة بعض العبارات وحذف البعض، وطالبوا بأن تقيس كل مفردة من المفردات هدف واحد فقط، وقد قام الباحث بتعديل الأدوات وفقاً لتلك الآراء.

ثانياً: صدق أداة الدراسة وثباتها:

(١) صدق الاستبانة:

يقصد بالصدق أن تقيس الأداة ما وضعت لقياسه، فلا تقيس شيئا غيره أو بالإضافة إليه وقد اعتمد الباحث على صدق المحكمين (الصدق الظاهري)، وكذلك الصدق الذاتي(الإحصائي) في معرفة صدق الاستبانة.

أ) الصدق الظاهري (صدق المحكمين):

وهو ما قام به الباحث بعرض بنود الاستبانة على المحكمين لمعرفة مدى صدقها في قياس ما وضعت له، حيث أوضح الباحث فيه ما يلي:

- **مدى مناسبة الأدوات لتحقيق هدف الدراسة في تعرف أراء الخبراء في واقع الاعتماد الاكاديمي بالجامعات المصرية وسبل تطوير هذه السياسة. (الصدق المنطقي – صدق المضمون)**
- **مدى سلامة الصياغة اللغوية والعلمية لكل مفردة من مفردات الاستبانة (الصدق الظاهري).**

ثم قام الباحث بإجراء التعديلات للبنود في ضوء مقترحاتهم تمهيدًا لإعداد الاستبانة في صورتها النهائية؛ وذلك بعد تعديل العبارات التي تحتاج إلى إعادة صياغة، وحذف العبارات غير مناسبة، وإضافة عبارات أخرى يمكن الاستفادة منها ولتصل عبارات الاستبانة النهائية ٢٥ خمس وعشرون عبارة.

ب) الصدق الإحصائي:

ويشمل الصدق الذاتي، ويقصد به " صدق الدراسات التجريبية للاستبانة بالنسبة للدراجات الحقيقية، التي خلصت من شوائب أخطاء القياس، ويحسب الصدق الذاتي بإيجاد الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وحيث إن معامل الثبات الاستبانة = $\sqrt{0.964}$= ٠.٩٨ ومن ثم فإن معامل الصدق الذاتي = ٠.٩٨، ومن ثم فإن الاستبانة تتمتع بصدقٍ عالٍ يمكن الاعتماد عليه.

(٢) ثبات الاستبانة:

أما بالنسبة لقياس ثبات أدوات الدراسة فلقد قام الباحث باستخدام التحليل الإحصائي لمفردات الاستبانة، وذلك لقياس مدي ثباتها، وذلك باستخدام برنامج SPSS، وذلك من خلال استخدام الطرق التالية:

١. **طريقة ألفا كرونباخ.**
٢. **طريقة التجزئة النصفية.**

وقد حرص الباحث على استخدام أكثر من طريقة لضمان قياس ثبات الاستبانة، وذلك على الوجه التالي:

قام الباحث بعد تحكيم الاستبانة، بتطبيق الاستبانة على مجموعة من الخبراء، وقد بلغ عدد أفراد تلك العينة ٣٧ خبير، وقد استخدم الباحث طريقتي معامل ألفا كرونباخ، والتجزئة النصفية في حساب معامل الثبات لمفردات الاستبانة كما يلي:

١) طريقة ألفا كرونباخ

قام الباحث بإدخال الدرجات الخام لكل مفردة من مفردات الاستبانة على برنامج SPSS، وقد حصل الباحث على معامل ثبات ألفا كرونباخ = ٠.٩٦٤، ويعبر هذا المعامل عن ثبات كبير للاستبانة.

٢) طريقة التجزئة النصفية:

حيث قام الباحث بإدخال الدرجات الخام لكل مفردة من مفردات الاستبانة على برنامج SPSS، وتم تجزئة مفردات الاستبانة إلى نصفين متكافئين – مفردات زوجية، وفردية – وقد حصل الباحث على معامل الارتباط بين نصفي الاستبانة بلغ (٠.٨٦٥)، وقد تم معالجة معامل الثبات بمعامل Guttman"جتمان " ليصبح معامل الثبات باستخدام طريقة التجزئة النصفية (٠.٩٢٦)، ويعبر هذا المعامل عن ثبات كبير للأداة، وعليه فإن الأداة المستخدمة لجمع البيانات تعطي نتائج مستقرة ومتسقة إلى حد كبير.

ثانياً: وصف أداة الدراسة:

تم استخدام استبانة موجهة للخبراء بالجامعات المصرية بهدف التعرف إلى أراءهم في واقع سياسة الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي وسبل تطويرها ومن ثم تكونت الاستبانة من:

- **البيانات الأساسية، والتي تمثلت في الجامعة، الكلية، الدرجة العلمية.**
- **المحور الأول: واقع الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي: الاعتماد بمؤسسات التعليم العالي، وتمثل ذلك في (١٤) عبارة، وفيه يبين الخبير درجة تحقق العبارة أو اتفاقه معها.**
- **المحور الثاني: مقترحات لتحسين سياسة الاعتماد بمؤسسات التعليم العالي، وتمثل في عدد (١١) مقترح لتحسين سياسة الاعتماد.**

وقد تدرجت الاستجابة في المحورين الأول والثاني بين (٥)، (١) وتمثل (٥) أعلى درجات الاتفاق مع العبارة أو تحققها، و(١) أقل درجة وهي عدم اتفاقه مع العبارة.

- **واختتمت الاستبانة بسؤال مفتوح عن أنشطة أخرى توجد بالكلية وترتبط بأهداف التنمية المستدامة.**

رابعاً: عينة الدراسة وخصائصها:

وقد تمثل مجتمع الدراسة الخبراء في مجال ضمان الجودة والاعتماد من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وذلك تحقيقاً للهدف من البحث. وقد حرص الباحث على اختيار عينة الدراسة من الخبراء من جامعات مختلفة حيث جاء توزيعهم كما يلي:

جدول (٢)

يوضح توزيع عينة الدراسة وفقاً للجامعة

الجامعة	العدد	النسبة المئوية
الفيوم	11	29.73
الزقازيق	9	24.32
دمنهور	8	21.62
حلوان	5	13.51
الازهر	4	10.81
المجموع	37	100

يتضح من الجدول السابق توزيع الخبراء على جامعات مختلفة، والشكل التالي يوضح ذلك:

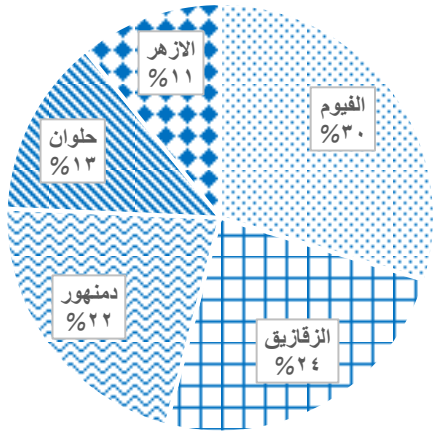

شكل (٤) توزيع عينة الدراسة وفقاً للجامعة

(١) الأساليب الإحصائية: واعتمد الباحث في معالجة النتائج على:

- ❖ **حساب تقدير تكرارات استجابات أفراد العينة لكل عبارة من عبارات الاستبانة، وفقا للتقدير الخماسي للكارت (٥، ٤، ٣، ٢، ١).**
- ❖ **برنامج SPSS للمعالجة الإحصائية؛ حيث استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:**
  - **الإحصاء الوصفي (المتوسط، الانحراف المعياري، الوسيط، معامل الالتواء، معامل التفرطح)**
  - **معادلة ألفا كرونباخ لحساب ثبات أدوات الدراسة.**
  - **طريقة التجزئة النصفية لحساب ثبات أدوات الدراسة الميدانية.**
  - **كاي تربيع**
  - **تم حساب اتجاه عينة الدراسة على التقدير الخماسي لليكرت من خلال المعادلة (مجموع التقديرات – ١) / مجموع التقديرات = ٤/٥= ٠.٨ ومن ثم يمكن حساب الاتجاه من خلال الجدول التالي:**

جدول (٤)
تقديرات مقياس ليكرت الخماسي

الفترة	الاتجاه
١-١.٨	١
١.٨١- ٢.٦	٢
٢.٦١- ٣.٤	٣
٣.٤١ – ٤.٢	٤
٤.٢١ – ٥	٥

سابعاً: نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها:

المحور الأول: واقع الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي:

بإدخال الدرجات الخام على برنامج SPSS وحساب التكرارات المختلفة والإحصاء الوصفي ومستوى دلالة كاي تربيع للتعرف إلى أن اتجاه العينة دال إحصائياً وليس عن طريق الصدفة، كذلك حساب الوزن النسبي ومن ثم ترتيب العبارات حسب أعلى قيمة للمتوسط، تمثلت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (٥)

نتائج اجمالي عينة الدراسة على المحور الأول: واقع الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي

رقم العبارة	1		2		3		4		5		المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه	مستوى دلالة كاي تربيع	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%						
١	6	16.22	3	8.11	3	8.11	17	45.95	8	21.62	3.49	1.35	0.70	4	0.00	7
٢	0	0.00	11	29.73	0	0.00	15	40.54	11	29.73	3.70	1.18	0.74	4	0.00	4
٣	6	16.22	0	0.00	17	45.95	9	24.32	5	13.51	3.19	1.18	0.64	3	0.00	10
٤	6	16.22	3	8.11	3	8.11	20	54.05	5	13.51	3.41	1.28	0.68	4	0.00	9
٥	0	0.00	6	16.22	0	0.00	23	62.16	8	21.62	3.89	0.92	0.78	4	0.00	1
٦	6	16.22	3	8.11	6	16.22	11	29.73	11	29.73	3.49	1.41	0.70	4	0.16	7
٧	3	8.11	3	8.11	6	16.22	17	45.95	8	21.62	3.65	1.14	0.73	4	0.00	5
٨	3	8.11	3	8.11	3	8.11	20	54.05	8	21.62	3.73	1.13	0.75	4	0.00	3
٩	9	24.32	3	8.11	8	21.62	9	24.32	8	21.62	3.11	1.47	0.62	3	0.49	12
١٠	3	8.11	15	40.54	5	13.51	9	24.32	5	13.51	2.95	1.23	0.59	3	0.02	13
١١	6	16.22	0	0.00	3	8.11	20	54.05	8	21.62	3.65	1.28	0.73	4	0.00	5
١٢	0	0.00	9	24.32	0	0.00	17	45.95	11	29.73	3.81	1.11	0.76	4	0.00	2
١٣	3	8.11	9	24.32	9	24.32	11	29.73	5	13.51	3.16	1.17	0.63	3	0.21	11
١٤	9	24.32	9	24.32	10	27.03	9	24.32	0	0.00	2.51	1.11	0.50	2	0.05	14

Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

من الجدول السابق يُلاحظ:

اتفقت عينة الدراسة على العبارات التالية حيث اتجهت إلى (٤) وجاءت كاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠١) :

- **جاء في المرتبة الأولى البند الخامس والذي ينصى على أن الاعتماد يهتم بكل جوانب ومقومات المؤسسة التعليمية، وإجراءاتها حتى الوصول إلى المخرجات المبتغاة، بمتوسط (٣.٨٩).**
- **وجاءت في المرتبة الثانية البند الثاني عشر والذي ينص على أن الاعتماد يتضمن تحمل الكلية نفقات أكثر للحصول على الاعتماد (مكلفاً)، بمتوسط (٣.٨١)، وانحراف معياري (٠.٧٦).**
- **واحتل البند الثامن المرتبة الثالثة والذي ينص على أن الاعتماد هو الطريقة التي تبين للطلاب والجمهور أن المؤسسة تقدم النوعية المطلوبة للتعليم العالي، بمتوسط (٣.٧٣).**
- **في حين جاء البند الثني في المرتبة الرابعة والذي ينص على أن الاعتماد مبعث على اطمئنان المجتمع لخريجي هذه المؤسسة ، بمتوسط (٣.٧٠)، وانحراف معياري (١.١٨).**
- **وجاء في المرتبة الخامسة البند السابع والذي ينص على أن الاعتماد يساعد على تقويم جودة المستوى المؤسسي لمؤسسات التعليم العالي، بمتوسط (٣.٦٥)، وانحراف معياري (١.١٤).**
- **وفي المرتبة السادسة البند الحادي عشر والذي ينص على أنه يوجد ارتباط وثيق بين القدرة التنافسية للجامعات وتحقيقها لمعايير ضمان الجودة وحصولها على الاعتماد، وجاء في نفس المرتبة البندين الأول والسادس واللذان ينصان على أن الاعتماد حافز على الارتقاء بالعملية التعليمية ككل، ويهتم بجميع جوانب العملية التعليمية، وذلك بمتوسط (٣.٤٩)، وانحراف معياري.**
- **واحتل المرتبة التاسعة البند الرابع والذي ينص على الاعتماد تشجيع للمؤسسة التعليمية على اكتساب شخصية وهوية مميزة بناء على منظومة معايير أساسية ، بمتوسط (٣.٤١)، وانحراف معياري (٠.٦٨).**

واتجهت عينة الدراسة في العبارات التالية إلى (٣) وجاءت كاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠١) :

- **فقد جاء في المرتبة العاشرة البند الثالث والذي ينص على أن الاعتماد يهدف إلى تصنيف أو ترتيب المؤسسات التعليمية، وذلك بمتوسط (٣.١٩)، وانحراف معياري (١.١٨)، ووزن نسبي (٠.٦٤).**
- **وجاء في المرتبة الحادية عشر البند العاشر والذي ينص على أن الاعتماد يسهل الانتقال من مؤسسة تعليم عال لمؤسسة أخرى، وذلك بمتوسط (٢.٩٥)، وانحراف معياري (١.٢٣)، ووزن نسبي (٠.٥٩).**
- **واتجهت عينة الدراسة إلى (٢) في أن ضمان الجودة بوضعه الحالية يحقق أهداف المجتمع، وهذا يدل ضعف رضا الخبراء عن ضمان الجودة بوضعه الحالي في تحقيق أهداف المجتمع المرجوة. حيث جاءت كاي تربيع دالة عند مستوى (٠.٠١)، بمتوسط (٢.٥١) وانحراف معياري (١.١١).**

وقد تذبذبت عينة الدراسة في البندين الثالث عشر والتاسع واللذان ينصان على:

- **أن الاعتماد يقلل من فرصة المؤسسة التعليمية في تحقيق الابداع والاستقلال.**
- **وأنه مطلب إلزامي للحصول على تمويل من الحكومة**

حيث جاءت كاي تربيع غير دالة عند مستوى ٠.٠٥.

والرسم البياني التالي يوضح استجابة عينة الدراسة على المحور الأول: واقع الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي:

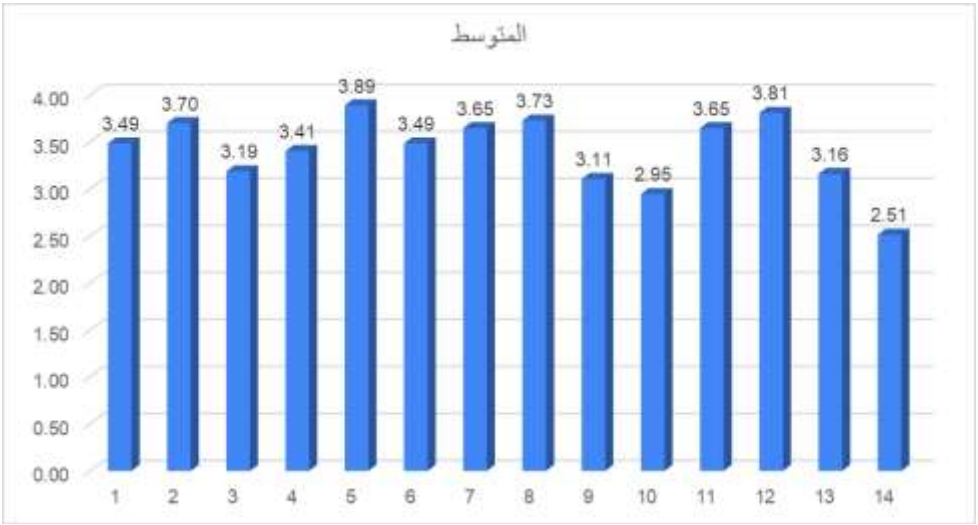

شكل (٥) استجابة عينة الدراسة على المحور الأول: واقع الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي

المحور الثاني: مقترحات لتحسين سياسة الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي.

بإدخال الدرجات الخام على برنامج SPSS وحساب التكرارات المختلفة والإحصاء الوصفي ومستوى دلالة كاي تربيع للتعرف إلى أن اتجاه العينة دال إحصائياً وليس عن طريق الصدفة، كذلك حساب الوزن النسبي ومن ثم ترتيب العبارات حسب أعلى قيمة للمتوسط، تمثلت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (٥)

نتائج اجمالي عينة الدراسة على المحور الثاني: مقترحات لتحسين سياسة الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي

رقم العبارة	1		2		3		4		5		المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه	مستوى دلالة كاي تربيع	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%						
١	6	16.22	0	0.00	2	5.41	21	56.76	8	21.62	3.68	1.27	0.74	4	0.00	10
٢	3	8.11	0	0.00	9	24.32	17	45.95	8	21.62	3.73	1.06	0.75	4	0.00	9
٣	3	8.11	3	8.11	14	37.84	6	16.22	11	29.73	3.51	1.22	0.70	4	0.01	11
٤	0	0.00	6	16.22	6	16.22	14	37.84	11	29.73	3.81	1.04	0.76	4	0.00	7
٥	0	0.00	8	21.62	3	8.11	12	32.43	14	37.84	3.86	1.14	0.77	4	0.00	6
٦	3	8.11	2	5.41	6	16.22	9	24.32	17	45.95	3.95	1.25	0.79	4	0.00	5
٧	3	8.11	0	0.00	5	13.51	15	40.54	14	37.84	4.00	1.12	0.80	4	0.00	3
٨	3	8.11	3	8.11	3	8.11	11	29.73	17	45.95	3.97	1.26	0.79	4	0.00	4
٩	3	8.11	0	0.00	2	5.41	15	40.54	17	45.95	4.16	1.10	0.83	4	0.00	1
١٠	3	8.11	0	0.00	14	37.84	6	16.22	14	37.84	3.76	1.19	0.75	4	0.00	8
١١	3	8.11	0	0.00	3	8.11	14	37.84	17	45.95	4.14	1.12	0.83	4	0.00	2

من الجدول السابق يُلاحظ:

اتفقت عينة الدراسة على المقترحات التالية بالترتيب لتحسين سياسة الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي حيث اتجهت إلى (٤) وهي نسبة موافقة عالية، وقد جاءت كاي تربيع دالة عند مستوى ٠.٠١:

- **الاعتماد قدر الإمكان على التوثيق الإلكتروني وليس الورقي للتقليل من أعباء تجميع المستندات الدالة على الأداء.**
- **التنسيق في إطار التعاون المثمر بين الجامعات المصرية والعربية والعالمية لتبادل الخبرات في مجال ضمان الجودة والاعتماد.**
- **التعرف إلى الأخطاء داخل المؤسسة التعليمية التي تقلل من العائد والوصول بها إلى الحد الأدنى قدر الإمكان.**
- **تكثيف عدد المعايير ودمجها في عملية المراجعة بحيث تؤكد على الممارسات أكثر من التأكيد على فحص الوثائق.**
- **الاعتماد على مقاييس دقيقة ومقننة في قياس العائد من تطبيق نظام ضمان الجودة.**
- **تمييز مؤسسات التعليم العالي التي تحصل على مستوى معين في تحقيق معايير الأداء (مثلا أكثر من ٨٠% في كل المعايير) حيث يتم المراجعة الدورية لها كل سبع سنوات بدلاً من خمس سنوات.**
- **زيادة حافز الجودة للعاملين بالمؤسسات المعتمدة.**
- **وضع استراتيجية تقوم على تفعيل مبادئ إدارة الاعتماد الذاتي بشكل عام وتكون مدعومة ومساندة من وزارة التعليم العالي.**
- **وضع امتيازات معينة للمؤسسات الحاصلة على الاعتماد مثل توفير منح دراسية تنافسية للطلاب الملتحقين بالمؤسسات المعتمدة كالمثال الموجود بالولايات المتحدة الأمريكية.**
- **التغلب على المشكلات قبل وقوعها حيث تُعد خطة لفعل مسبق وليس رد فعل لمشكلات وقعت.**
- **توفير فرص أكثر من البعثات الدراسية لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والطلاب في المؤسسات المعتمدة.**

والرسم البياني التالي يوضح استجابة عينة الدراسة على المحور الثاني: مقترحات لتحسين سياسة الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي:

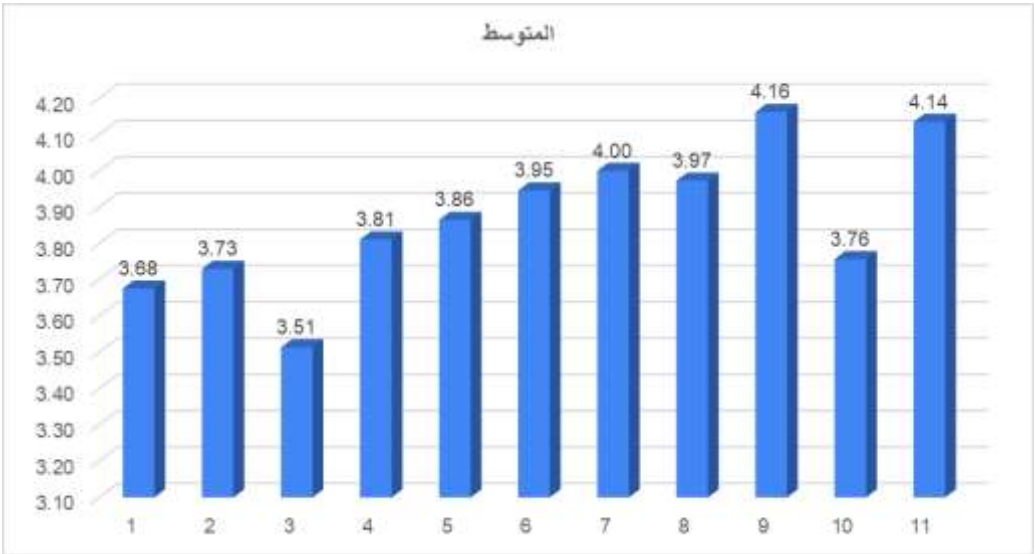

شكل (٦) استجابة عينة الدراسة على المحور الثاني: مقترحات لتحسين سياسة الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي

الفروق بين استجابات العينة وفقا للجامعة :

لدراسة الباحث للفروق بين عينة الدراسة من الكليات المختلفة قام الباحث باستخدام برنامج SPSS للتعرف إلى هذه الفروق، وقد قام الباحث بإدخال المتوسطات على البرنامج وحيث أن أعداد الخبراء ما بين ٤، ١١ أي حجم عدد الخبراء صغير لذا استخدم الباحث الإحصاء اللابارمتري للمقارنة بين مجموعات مستقلة وهو اختبار كروسكال ويلز وكانت نتائج كما يلي:

جدول (٦)
نتائج اختبار كروسكال ويلز لدراسة الفروق بين استجابات عينة الدراسة وفقاً للجامعة

المحور	الجامعة	متوسط الرتب	درجة الحرية	كاي تربيع	مستوى الدلالة
المحور الأول	الفيوم	١٥.٥٥	٤	٥.٦٢٠	٠.٢٢٩
	الازهر	٢٠			
	دمنهور	١٦.٦٧			
	حلوان	٣١			
	الزقازيق	٢٠.٨٢			
المحور الثاني	الفيوم	١٣.٢٣	٤	٥.٩٦٥	٠.٢٠٢
	الازهر	٢٠.٥٠			
	دمنهور	٢٤.٨٣			
	حلوان	٢٠.٥٠			
	الزقازيق	١٩.١٨			
الاستبانة ككل	الفيوم	١٣.٩١	٤	٤.٠٤٥	٠.٤
	الازهر	١٩			
	دمنهور	٢٠.٣٣			
	حلوان	٢٥			
	الزقازيق	٢١.٣٦			

من الجدول السابق يُلاحظ أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة من الجامعات عينة الدراسة في المحور الأول والمحور الثاني حيث جاءت مستوى الدلالة غير دالة عند مستوى ٠.٠٥ وذلك للمحورين وللاستبانة ككل.

<u>وبناء على الطرح السابق يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة الميدانية فيما يلي:</u>

اتفقت عينة الدراسة في استجابتها على واقع الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي على ان الاعتماد يمثل:

- **يهتم بكل جوانب ومقومات المؤسسة التعليمية، وإجراءاتها حتى الوصول إلى المخرجات المبتغاة**
- **يتضمن تحمل الكلية نفقات أكثر للحصول على الاعتماد (مكلفاً)**

Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

- هو الطريقة التي تبين للطلاب والجمهور أن المؤسسة تقدم النوعية المطلوبة للتعليم العالي.
- مبعث على اطمئنان المجتمع لخريجي هذه المؤسسة
- يساعد على تقويم جودة المستوى المؤسسي لمؤسسات التعليم العالي
- يوجد ارتباط وثيق بين القدرة التنافسية للجامعات وتحقيقها لمعايير ضمان الجودة وحصولها على الاعتماد
- حافز على الارتقاء بالعملية التعليمية ككل.
- تشجيع للمؤسسة التعليمية على اكتساب شخصية وهوية مميزة بناء على منظومة معايير أساسية تضمن قدراً متفقاً عليه من الجودة
- يهدف إلى تصنيف أو ترتيب المؤسسات التعليمية.
- يسهل الانتقال من مؤسسة تعليم عال لمؤسسة أخرى
- وترى العينة أن ضمان الجودة بوضعه الحالي يحقق أهداف المجتمع بصورة أقل من المتوسط وتحتاج إلى تحسين.

أما عن مقترحات التحسين فقد اتفق الخبراء على الاقتراحات التالية :

- الاعتماد قدر الإمكان على التوثيق الإلكتروني وليس الورقي للتقليل من أعباء تجميع المستندات الدالة على الأداء.
- التنسيق في إطار التعاون المثمر بين الجامعات المصرية والعربية والعالمية لتبادل الخبرات في مجال ضمان الجودة والاعتماد.
- التعرف إلى الأخطاء داخل المؤسسة التعليمية التي تقلل من العائد والوصول بها إلى الحد الأدنى قدر الإمكان.
- تكثيف عدد المعايير ودمجها في عملية المراجعة بحيث تؤكد على الممارسات أكثر من التأكيد على فحص الوثائق.
- الاعتماد على مقاييس دقيقة ومقننة في قياس العائد من تطبيق نظام ضمان الجودة.
- تمييز مؤسسات التعليم العالي التي تحصل على مستوى معين في تحقيق معايير الأداء (مثلا أكثر من ٨٠% في كل المعايير) حيث يتم المراجعة الدورية لها كل سبع سنوات بدلاً من خمس سنوات.

- **زيادة حافز الجودة للعاملين بالمؤسسات المعتمدة.**
- **وضع استراتيجية تقوم على تفعيل مبادئ إدارة الاعتماد الذاتي بشكل عام وتكون مدعومة ومساندة من وزارة التعليم العالي.**
- **وضع امتيازات معينة للمؤسسات الحاصلة على الاعتماد مثل توفير منح دراسية تنافسية للطلاب الملتحقين بالمؤسسات المعتمدة كالمثال الموجود بالولايات المتحدة الأمريكية.**
- **التغلب على المشكلات قبل وقوعها حيث تُعد خطة لفعل مسبق وليس رد فعل لمشكلات وقعت.**
- **توفير فرص أكثر من البعثات الدراسية لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والطلاب في المؤسسات المعتمدة.**

المحور الرابع: سبل الإفادة من الاتجاهات الحديثة للاعتماد الاكاديمي في التعليم العالي المصري

تحقيقا للهدف الرئيس من الورقة البحثية وهو "تحقيق الاستفادة من أهم الاتجاهات الحديثة في الاعتماد الاكاديمي بالجامعات"، في ضوء ما تم عرضه في هذا البحث من اتجاهات حديثة تمثلت في الاعتماد الذاتي، وستة سيجما، والاتجاه نحو تكثيف المعايير ودمجها والتأكيد على الأداء أكثر من فحص الوثائق، يمكن تقديم تصورًا مقترحًا لتحقيق الاستفادة مما سبق عرضه، ويشتمل هذا التصور على المنطلقات، والأهداف، وإجراءات، ومتطلبات نجاح التصور المقترح، ومعوقات تنفيذ التصور المقترح، وسبل التغلب على هذه المعوقات، وفيما يلي عرض لمكونات التصور المقترح وفقاً للترتيب أعلاه.

أولا: منطلقات التصور المقترح:

يعتمد التصور المقترح على مجموعة من المنطلقات والمرتكزات؛ منها:

منطلقات نظرية:

١) تُعد الجودة الشاملة ووجود مواصفات قياسية هدف الإصلاح التربوي المعاصر.

٢) ما كشفت عنه نتائج وتوصيات الدراسات السابقة من أهمية المعايير لاعتماد المؤسسات عموماً مما يساعد على تعزيز جودة مخرجات كليات الجامعة مع استقلال الإدارة الجامعية في قراراتها، وحريتها في تحقيق أهدافها الأساسية، بعيداً عن أية ضغوط سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

٣) مسايرة الاتجاهات العالمية والتي أصبحت تعتمد بدرجة كبيرة على توافر المعايير لاعتماد المعلم عموماً ولمعلم التعليم الافتراضي على وجه الخصوص.

٤) الأسس الفكرية للاعتماد الذاتي بالجامعات، وما تضمنته هذه الأسس من أفكار ورؤى، تؤصل لتفعيلها بالجامعات المصرية.

٥) زيادة الاهتمام الدولي بتخفيف الضوابط في مؤسسات التعليم العالي وتحسين استقلاليتها في الإدارة والحوكمة؛ وهذا ما تم ملاحظته في الخبرات التي تم عرضها.

٦) ما خلصت إليه نتائج وتوصيات الدراسات السابقة في مجال الاعتماد الذاتي؛ فقد أكدت جل تلك الدراسات على التأثير الإيجابي الكبير لهذا الاتجاه على اعتماد كليات الجامعة.

٧) ما يشهده العالم اليوم من العديد من التغيرات التي تجعل الجامعة مطالبة باستحداث أنسب الصيغ التي تلائم هذه المتغيرات.

أ. **منطلقات محلية:**

١ -**التحديات المختلفة التي تواجه مجتمعنا؛ منها:**

- وجود أخطاء في التشريع الخاص بإنشاء الهيئة؛ باعتبارها هيئة اقتصادية، أي أنها ستحاسب على ما تجلبه من موارد للدولة، وكان من المفترض أن تكون خدمية.
- توسع الهيئة في أعمالها بشكل كبير، فتبدو وكأنها أخذت كل الوظائف التي يفترض أن تقوم بها وزارة التعليم؛ في حين أنه تتمثل وظيفة الهيئة في تحديد ما إذا كان الحد الأدنى الذي تقرره الدولة لجودة التعليم مقبولاً عالمياً أم لا، وفقاً للمعايير العالمية.

٢– وجود كوادر مؤهلة من أعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعة، وقادرة على التطبيق والتنفيذ والتقويم للمخرجات التعليمية المطلوبة بكفاءة وبشكل مستمر.

ثانياً: أهداف التصور المقترح: يهدف التصور المقترح إلى مساعدة الجامعات بكلياتها على تحقيق ما يلي:

١) غرس ثقافة الجودة كمنهج عمل ينبغي أن يتبناه جميع أفراد الجامعة.

٢) تعزيز التنافسية بين الجامعات محلياً وعالمياً.

٣) امتلاك لوائح الاعتماد الذاتي الخاصة بها متفق عليها من قبل الجامعة.

٤) دعم أدوار الجامعات في إدارة وضمان الجودة للبرامج الأكاديمية بكلياتها.

ثالثا: مكونات التصور المقترح:

يتكون التصور المقترح للاستفادة من أهم الاتجاهات الحديثة في الاعتماد الاكاديمي بالجامعات من المكونات التالية:

١. **وضع فلسفة معينة للاعتماد تتمثل في وجود مكافأة معينة للمؤسسات المعتمدة مثل توفير منح دراسية تنافسية للطلاب الملتحقين بالمؤسسات المعتمدة كالمثال الموجود بالولايات المتحدة الأمريكية، أو توفير فرص أكثر من البعثات الدراسية لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والطلاب، أو زيادة حافز الجودة للعاملين بهذه المؤسسات.**
٢. **الاستفادة من نظام الاعتماد الذاتي في تمييز مؤسسات التعليم العالي التي تحصل على مستوى معين في تحقيق معايير الأداء (مثلا أكثر من ٨٠% في كل المعايير) حيث يتم المراجعة الدورية لها كل سبع سنوات بدلاً من خمس سنوات، ويتم التدريج في زيادة عدد السنوات حتى تصل إلى تطبيق نظام الاعتماد الذاتي.**
٣. **الاعتماد على مقاييس دقيقة ومقننة في قياس العائد من تطبيق نظام ضمان الجودة بل ولكل الأداء داخل مؤسسة التعليم العالي بهدف التعرف إلى الأخطاء التي تقلل من العائد والوصول بها إلى الحد الأدنى قدر الإمكان، ومن ثم تفعيل منهجية ستة سيجما في التحسين من العملية التعليمية.**
٤. **تكثيف عدد المعايير ودمجها في عملية المراجعة بحيث تؤكد على الممارسات أكثر من التأكيد على فحص الوثائق.**
٥. **الاعتماد قدر الإمكان على التوثيق الألكتروني وليس الورقي للتقليل من أعباء تجميع المستندات الدالة على الآداء.**
٦. **وضع استراتيجية تقوم على تفعيل مبادئ إدارة الاعتماد الذاتي بشكل عام وتكون مدعومة ومساندة من وزارة التعليم العالي .**
٧. **التنسيق في إطار التعاون المثمر بين الجامعات المصرية والعربية والعالمية لتبادل الخبرات في مجال ضمان الجودة والاعتماد الذاتي.**

رابعاً: متطلبات نجاح التصور المقترح:

يتطلب نجاح التصور المقترح ما يلى:

١- تطوير تدريب الموارد البشرية بالجامعات حتى تكون قادرة على مراجعة ومتابعة التطوير فى كافة المجالات وبما يتفق مع المعايير.

٢- مشاركة أصحاب المصالح والمجتمع المحلى فى القرارات المهمة، وتقييم وتقويم البرامج الأكاديمية، والمشاركة فى السياسة العامة للجامعات، مع ضرورة حل المشاكل ووضع حد للمحسوبية من خلال القانون فوق الجميع.

٣- ضرورة مراعاة وضوح الأسس المهنية فى تشكيل مجالس المؤسسات الأكاديمية، وأن تتمتع تلك المجالس بالاستقلالية.

٤- مراعاة تفعيل المبادىء التالية للتطبيق التدريجي لمبادئ الاعتماد الذاتى والمقاييس الدقيقة في قياس الأداء بالجامعات المصرية:

- **اللامركزية: وتتم بالقضاء على البيروقراطية، وإعطاء مجالس الأقسام والكليات والجامعات الحرية الكاملة فى اتخاذ القرارات.**
- **الابتكار والإبداع: لتحقيق التغيير الهادف والتحسين والتطوير المستمر.**
- **التعلم المستمر من جانب المؤسسة: ويتم بالاستفادة من الخبرات المتراكمة، وتقبل الأفكار الجديدة والانفتاح على العالم.**
- **الاستقلالية: وتتم بأن يُترك للجامعات الحق فى تحديد معايير اختيار الطلاب، وتوظيف وفصل منسوبى الجامعة، ووضع برامج دراسية جديدة ووضع الشراكات المجتمعية المناسبة لتوفير كلفة التعليم الجامعى، ولكى يتم تأصيل مفهوم الاستقلالية.**
- **تحقيق المنافع المتبادلة بين جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة التعليمية من طلاب وأعضاء هيئة تدريس ومعاونيهم وعاملين والأطراف المجتمعية.**
- **العدالة: وهى تطبيق المساءلة على جميع منسوبى الجامعة دون تمييز، فضلاً عن العدالة فى توزيع المخصصات المالية على الجامعات والكليات والأقسام وفقاً لمتطلبات كل منها.**

خامساً: صعوبات تنفيذ التصور المقترح وسبل التغلب عليها:

١– قد تُسند مهام متابعة تطابق المعايير بالجامعات إلى أشخاص غير مؤهلين، ويمكن التغلب على ذلك بإعادة تأهيل وتدريب القائمين على تنفيذ تلك المهام على أنسب وأحدث الأساليب الإدارية اللازمة لضمان واستمرارية الجودة من خلال هذا الاتجاه الحديث في الاعتماد.

٢– قد لا يتقبل بعض أعضاء هيئة التدريس والإداريين لتطبيق مبادئ الاعتماد الذاتي المقاييس الدقيق في قياس الأداء بسبب مقاومتهم للتغير أو لصعوبة استيعابهم لفكرة التطوير وأهميتها لكليهما معا؛ ويمكن علاج ذلك من خلال الاستعانة ببعض الخبراء من هيئة ضمان الجودة والاعتماد لتقديم، كذلك تقديم التحفيز والدعم اللازم للمجتهدين في تطبيق هذه المبادئ.

٣– ضعف قناعة بعض أعضاء هيئة التدريس بأهمية دورهم في المساهمة في أعمال الجودة بالجامعة؛ ويمكن التغلب على ذلك بربط المكافآت بمدى مساهمة أعضاء هيئة التدريس بأعمال الجودة.

وختاماً؛ يمكن القول بأنه رغم أن عملية التطوير باتت ضرورة ملحة، إلا أن التطوير يجب أن يتم بشكل تدريجي، وفي إطار محسوب، مع ضرورة التمهيد له وشرحه قبل حدوثه، مع مشاركة الجميع فيه، حيث لا يمكن تطوير تعليم بنظام أو سياسة تسقط على الجميع من أعلى، ومن غير المشاركة على أوسع نطاق في صناعة رؤية وعملية التطوير؛ وهو ما يمكن تفعيله من خلال الاعتماد الذاتي للجامعات، كما أن تطوير التعليم عامة والجامعات خاصة لا يجب أن يتم بمعزل عن التطورات التي تتم في العالم؛ إذ يجب أن ربط خطوات الإصلاح مع كل الإصلاحات الأخرى التي تتم في كل مكان بالعالم، شرط أن تتفق هذه الإصلاحات مع أهدافنا، ورؤيتنا لتطوير التعليم.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١) أحمد حسين عبد العاطي (٢٠٠٨). **الاعتماد الأكاديمي والمهني للمؤسسات التعليمية (قراءة معاصرة في ضوء تجارب وخبرات بعض الدول الرائدة)**، القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع.

٢) إيثار عبد الهادي الفيحان وآخرون(٢٠٠٥). تحسين العملية باستخدام طريقة ستة سيجما (دراسة حالة للشركة العامة لتجارة الحبوب فرع بابل)، **مجلة العلوم الاقتصادية**، (٣٧).

٣) تغريد مصطفى علي جمعة (٢٠١٨). تأثير الاعتماد على تحسين الأداء في مكتبات كليات جامعة القاهرة: مكتبة كلية التخطيط الإقليمي والعمراني نموذجاً، **المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات**،٥(٤)، ٢٣٣-٢٤٩.

٤) جمال جمعة عبد المنعم إبراهيم (٢٠١٨). الثقافة المؤسسية في ظل الجودة والاعتماد الاكاديمي بجامعة نجران، **المجلة الدولية للآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية**، ١(١٢)، ٧٨ – ١٠٦تم الاسترداد ابريل، ١٦، ٢٠١٩ من https://search.mandumah.com/Record/946154

٥) جمال علي الدهشان (٢٠٠٧). **الاعتماد الأكاديمي: الخبرة الأجنبية والتجربة المصرية**، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

٦) جمال علي خليل الدهشان (أبريل ٢٠٠٧). الاعتماد الأكاديمي: الخبرة الأجنبية والتجربة المحلية. **المؤتمر العلمي السنوي الثاني " معايير ضمان الجودة والاعتماد في التعليم النوعي بمصر والوطن العربي**". المنصورة: كلية التربية النوعية– جامعة المنصورة.

٧) جمهورية مصر العربية (٢٠٠٦). قانون رقم (٨٢)، بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. (٢٢).

٨) جمهورية مصر العربية (٢٠٠٧). قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٥)، بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٨٢) بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. **الجريدة الرسمية**، (٤).

٩) حياة بنت محمد بن سعد الحربي (أبريل، ٢٠١١). المعوقات التي تواجه تحقيق الجودة الشاملة والتهيئة لمتطلبات الاعتماد الأكاديمية بجامعة أم القرى: دراسة ميدانية. **مجلة دراسات تربوية واجتماعية**، ١٧(٢)، ١١-١٠٧، تم الاسترداد مايو، ١٢، ٢٠١٩ من https://search.mandumah.com/Record/110291

١٠) السعيد السعيد بدير سليمان (يوليو، ٢٠١٧). ستة سيجما مدخل لتحقيق الجودة في بعض مؤسسات التعليم العالي: دراسة ميدانية، جامعة سوهاج، كلية التربية، **المجلة التربوية**، (٤٩)، ١٢– ٩٤.

١١) السعيد سعد السعيد الشامي (أكتوبر، ٢٠١٨). دور مركز ضمان الجودة بجامعة الإسكندرية في التحسين المستمر للأداء الأكاديمي والمؤسسي : دراسة تقويمية. جامعة الزقازيق، كلية التربية، **مجلة دراسات تربوية ونفسية**، (١٠١)، ٢٤٣ – ٣٤٦.

١٢) السيد الحضري أحمد محمود (مارس، ٢٠١٤). تحليل العلاقة بين الشفافية الإدارية وتحقيق الجودة والاعتماد الأكاديمي: دراسة تطبيقية على جامعة الطائف بالمملكة العربية السعودية، جامعة بورسعيد، كلية التجارة، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، (١)، ٣٠٤ – ٣٤٤.

١٣) صالح علي بدير ((٢٢–٢٤) مايو، ١٩٩٩). الاعتماد. **مؤتمر تطوير التعليم الجامعي** " **رؤية لجامعة المستقبل**". القاهرة: جامعة القاهرة.

١٤) طارق عبد الرؤوف عامر & إيهاب عيسى المصري (٢٠١٤). **الجودة الشاملة والاعتماد في التعليم: اتجاهات معاصرة**، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

١٥) طلعت حسيني إسماعيل (أبريل، ٢٠١٧). تعبئة موارد مالية اضافية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، جامعة الزقازيق، كلية التربية، **مجلة دراسات تربوية ونفسية**، (٩٥)، ١– ١٢٠.

١٦) عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد & مروة سمير حجازي (٢٠١٠). ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية والسبيل إلى دعمها والارتقاء بها، جامعة المنصورة، كلية التجارة، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، ٣٤(٢)، ٦٢١– ٦٥٦.

١٧) على بن محمد بن علي الأسمري، محمد يوسف حسن & عادل السيد محمد الجندي (أكتوبر، ٢٠١٦). معوقات إعداد كليات التربية للاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية. جامعة عين شمس، كلية التربية، **الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة**، (١٨٠)، ١– ٣٥.

١٨) ماجدة خلف الله العبيد (٢٠١٧). دور الاعتماد الأكاديمي في ضبط معايير الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، عجمان: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، **مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية**، (١١)، ١٧١– ١٩١.

١٩) محمد جاد حسين أحمد (٢٠١٥). متطلبات تطبيق ستة سيجما Sigma Six لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات: دراسة تطبيقية على بعض كليات جامعة جنوب الوادي، جامعة عين شمس، **مجلة كلية التربية**، ٣(٣٩)، ٩٩–٢٣٤.

٢٠) محمود فوزي أحمد بدوي (ديسمبر،٢٠١٢). دراسة لآراء أعضاء هيئة التدريس في تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بجامعة المنوفية، رابطة التربويون العرب، **مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، ١(٣٢)، ١٥٩ – ٢١٦.

٢١) مخلوفي سعيد (ديسمبر، ٢٠١٦). تصور مقترح لمعايير جودة الأداء للتعليم العالي في الجامعات العربية في ضوء التجارب العالمية. **المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر**، ٢٦(٥١).

٢٢) المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي (٢٠١١). معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي. الرياض: المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي.

٢٣) المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي (٢٠١٨). النسخة المطورة لمعايير الاعتماد المؤسسي. الرياض: هيئة تقويم التعليم، المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي .

٢٤) مصطفى محمد أحمد الكرداوي (٢٠٠٩). أثر تطبيق مشروعات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة بالجامعات المصرية، جامعة المنصورة، كلية التجارة، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، ٣٣(٢)، ٨١ – ١٢٤.

٢٥) معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي. تم الاسترداد مايو، ١٠، ٢٠١٩ من https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF

٢٦) الهلالي الشربيني الهلالي & أحمد البهي السيد (أبريل، ٢٠٠٩). معايير الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي النوعي: دراسة للواقع والمأمول بكلية التربية النوعية بالمنصورة، **المؤتمر العلمي السنوي (العربي الرابع، الدولي الأول) الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم النوعي في مصر والعالم العربي " الواقع والمأمول**". المنصورة: كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة.

٢٧) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (٢٠١٩). شروط وإجراءات التقدم. تم الاسترداد مايو ١٠، ٢٠١٩، من http://naqaae.eg/?page_id=926

ثانياً: المراجع الأجنبية:

28) Australian Government (2015). Higher Education Standards Framework (Threshold Standards) 2015. Retrieved May 10, 2019, from Federal Register of Legislation: https://www.legislation.gov.au/Details/F2015L01639/Html/Text#_Toc428368880

29) Australian Government: Tertiary Education Quality and Standards Agency (TEQSA) (2017). Applying for self-accrediting authority. Retrieved May 10, 2019, from https://www.teqsa.gov.au/applying-self-accreditation

30) Bernhard, A. (2011). Quality Assurance in an International Higher Education Area: A Case Study Approach and Comparative Analysis. New York: Springer.

31) Cheng, M.A. & Leung, N.W. (2014). 'Quality assurance of non-local accounting programs conducted in Hong Kong', **Higher Education Studies**, 4(5), pp. 47–61.

32) Chi Hou, A. Y. , Kuo, C., Chen, K. H., Hill, C., Lin, S. R., Chih, J. C. & Chou, H. (2018) The implementation of self-accreditation policy in Taiwan higher education and its challenges to university internal quality assurance capacity building, **Quality in Higher Education** , 24(3), 238-259, DOI: 10.1080/13538322.2018.1553496

33) Council for Higher Education Accreditation (CHEA) (2010, June). The Value of Accreditation. Retrieved May 27, 2019, from www.chea.org.

34) Council for the Accreditation of Educator Preparation (2015). History of CAEP. Retrieved May 2, 2019, from Council for the Accreditation of Educator Preparation: http://www.ncate.org/about/history

35) Council for the Accreditation of Educator Preparation (2016, May 3). The CAEP Standards. Retrieved May, 15, 2019, from Council for the Accreditation of Educator Preparation: http://www.ncate.org/standards/introduction

36) David, K. J., & Ringsted, C. (2006). Accreditation of undergraduate and graduate medical education: how do the standards contribute to quality? **dv Health SciEdu Theory Pract**, 11(3), pp. 305-313.

37) Eaton, J. S. (2015). An Overview of US Accreditation. Revised November 2015. Council for Higher Education Accreditation.

38) Harvey, L., (2014). Analytic quality glossary, quality research international. Retrieved May, 12, 2019 from: http://www.qualityresearchinternational.com/glossary/

39) International Network for Quality Assurance Agencies in Higher Education (INQAAHE)(2013), Analytic Quality Glossary. Retrieved May, 12, 2019 from:

http://www.qualityresearchinternational.com/glossary/selfaccreditation.htm

40) Johnson, D. M. (2019). Accreditation: How It Works and Is It Working? In *The Uncertain Future of American Public Higher Education* (pp. 175-191). Palgrave Macmillan, Cham.
41) Kinser, K. (2011). 'Multinational quality assurance', New Directions for Higher Education, 155.
42) Malaysia Qualification Agency (MQA)(2014). Self-accreditation. Retrieved April, 28, 2019 from: http://www.mqa.gov.my/
43) Mazumder, Q. H. (2014). Applying Six Sigma in higher education quality improvement. In 21st ASEE Annual Conference and Exposition. Flint: American Society for Engineering Education.
44) National Council for Accreditation of Teacher Education (NCATE) (2008). professional Standards for the Accreditation of Teacher Preparation Institutions. Washington, DC., U.S.A.
45) Northwest Commission on Colleges and Universities. (2017). Accreditation Handbook. Redmond, WA. Retrieved May 14, 2019, from https://www.nwccu.org/wp-content/uploads/2016/02/Accreditation-Handbook-2017-edition.pdf
46) Phillips, S. D., & Kinser, K. (Eds.) (2018). Accreditation on the Edge: Challenging Quality Assurance in Higher Education. Baltimore, Maryland: Johns Hopkins University Press.
47) Sanyal, B.C. & Martin, M. (2007). 'Quality assurance and the role of accreditation: an overview', in Global University Network for Innovation (Eds.) Higher Education in the World 2007: Accreditation for Quality Assurance: What Is at stake? (New York, Palgrave Macmillan).
48) Skrt, B., & Antonci, B. (2004). Strategic Planning and Small Firm Growth: An Empirical Examination. Managing Global Transitions, 2(2).
49) Ulker, N. & Bakioglu, A. (2018). An international research on the influence of accreditation on academic quality, Studies in Higher Education, DOI: 10.1080/03075079.2018.1445986
50) University Grants Committee (UGC), (2014). Quality Assurance of UGC. Retrieved April, 26, 2019 form: http://www.ugc.edu.hk/eng/ugc/activity/qa/quality.htm

 Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)